عبدالباري طاهر يكتب عن:
اخلاقيات العمل الصحفي في التعاطي مع القضايا غير الاخلاقية

وأمين محمد شرف:
الصحافيون بين الحرية والمزيد من القيود

المعد

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 24 رمضان 1429هـ الموافق 24 سبتمبر 2008 العدد (169) Wed. 24/9/1429 - 24 September 2008 **50 ريالاً 16 صفحة**

مسلحون يختطفون 3 جنود في جعار

3 انفجارات متتالية تستهدف الأمن المركزي بأبين

أفاق سكان مدينة زنجبار، عاصمة محافظة أبين، أمس على دوي الانفجارات.

في العاشرة ليلاً وقع الانفجار الأول في محيط معسكر الأمن المركزي شرقي المدينة. بعد ربع ساعة سُمع دوي انفجار ثان، أعقبه تبادل كثيف لنيران أسلحة خفيفة ومتوسطة، حسبما أفادت مصادر محلية. وسبق أن استُهدف الأمن المركزي بهجمات مجهولين يُعتقد أنهم ينتمون لجماعات متطرفة.

بعد نحو ساعة سمع دوي انفجار ثالث، قالت المصادر إنه وقع بالقرب من مكتب التأمينات والمعاشات المجاور للأمن المركزي، وأنه ناجم عن عبوة ناسفة.

ولم يصدر أي تعليق رسمي حول الانفجارات الثلاثة. واستبعدت المصادر سقوط أي ضحايا جراء الانفجارات.

إلى ذلك، اختطفت مجموعة مسلحة 3 من أفراد الأمن في مدينة جعار بالمحافظة. وتمت عملية الاختطاف ليل الاثنين، عندما قام مسلحون بإجبار أفراد نقطة أمنية على مرافقتهم. وتقع النقطة بجوار موقع محطة الكهرباء.

بعض مناطق أبين تعيش منذ شهور انفلاتاً أمنياً، وصدامات دموية بين مجموعات مسلحة وقوى الأمن والجيش.

مقـــرون:

فاطمة الشميري تغادر مركزي تعز بعد 7 أعوام

سجناء عِرب مخاطبين سفاراتهم:

شكراً على سهركم

وإقرأ أيضاً:

ذيبان عالق بمليون دولار والحلبة بـ10.000 ريال
وجيلاني زاد ضعف المدة بـ12.000 ريال

مصدر طبي قال إنهما صعقا بالإنفجار وشقيقها اسماعيل

أفاد وجود آثار رصاص وشضايا في جسدها

الإرهاب يضع نهاية لأحلام سوزان البنا

■ بشير السيد

وضع الهجوم الإرهابي الذي استهدف السفارة الاميركية نهاية لأحلام سوزان البنا، 18 عاماً، وعريسها عبدالجليل الجبري.

قدمت سوزان في 19 أغسطس الماضي من امريكا، للاحتفال بزواجها من قريبها الذي تعرفت عليه بواسطة الاتصالات، قبل أن تعتزم قبول دعوة للزواج منها. كان العريس، وهو صيدلاني في الـ25 من العمر، في انتظارها بمطار صنعاء. وصلت سوزان رفقه والدتها وشقيقها محمد (20 عاماً)، حاملة فستان زفافها، وحلماً بحياة سعيدة.

بعد 4 أيام احتفل سوزان وعبدالجليل بزفافهما في مديرية جبن، موطن اسرتيهما.

يذكر أن سوزان تنتمي إلى أسرة من جبن، وهي من مواليد نيويورك حيث يقطن والدها.

بحسب محمد، فإن أخته كانت تمضي أسعد أيامها منذ قدومها إلى اليمن. نهار الثلاثاء الماضي قدمت سوزان وفتى أحلامها إلى العاصمة رفقة صهيرتها (أخت زوجها) خنساء، التي كانت على موعد في القنصلية لاستصدار فيزا لوالديها ليتمكنا من الانضمام إلى زوجها في «أرض الأحلام»، اميركا.

مساء الثلاثاء اجتمع القادمون من جبن مع أفراد أسرة

التتمة في الصفحة 8

● سوزان

كان الفنان خليل محمد خليل يحذر على الدوام من السطو على الأغنية اليمنية، والآن تحاول عائلته رفقة عائلتي الفنان محمد عبده زيدي وأنور مبارك مجابهة السطو على أراضيهم..

البسط على 3 نجوم

■ عدن - سامي يونس

قبل أن يخفت صوته كفنان ذائع الصيت كان خليل محمد خليل ينبه على الدوام إلى أمر مهم: السطو على الأغنية اليمنية من قبل فنانين عرب.

والآن يستهلك جهد عائلته اهتمام مشابه: محاولة استرجاع أرضه التي تعرضت للنهب في عدن. إنها العملية التي طالت إلى جانبه أيضاً اثنين من أبرز رموز الأغنية العدنية: محمد عبده زيدي، وأنور مبارك.

لا يعي الفنان خليل (93 عاما) ما الذي يحدث الآن. إن إصابته منذ سنوات بمرض الزهايمر (ضمور الذاكرة) أمر سيئ بالتأكيد، لكن الأسوأ أن أدرك الرجل المقعد في منزله أن طرف السطو الذي تهتم عائلته الآن بمجابهته هو مؤسسة حكومية يمنية.

لقد انتهت محاولة تكريم ثلاثة فنانين أمضوا معظم حياتهم في التأسيس لفن أصيل وذائع، إلى عملية نهب مخزية. بدلاً من الانشغال بتدوين تراث الفنانين الثلاثة «أنور مبارك يعاني من مرض عضال، وزيدي توفي قبل حوالي 20 عاماً) الاستفادة من ثمرة نجاحهم تنهمك عائلاتهم بالمشارعة.

حتى عام 1992 كانت الحكومة تبدي شيئاً من الامتنان للفنانين الثلاثة، وصرفت الهيئة العامة للأراضي لكل واحد منهم عقداً رسمياً بقطعة أرض 20متراً مربعاً. رغم بؤس التكريم فقد كانت خطوة جيدة بالنظر إلى ما آلت إليه الأمور لاحقاً.

التتمة في الصفحة 4

الأمن القومي تجاهل أوامر الرئيس ونائبه

والدة واصف مطر تناشد الرئيس الإفراج الفوري عنه

واصف مطر، الشاب العدني الذي اعتقله الحرس الجمهوري صبيحة 23 يناير 2004، ما يزال في الأسر.

وتأمل أسرته أن يبادر الرئيس علي عبدالله صالح إلى اتخاذ إجراءات فورية لإلزام جهاز الأمن القومي بتنفيذ توجيهات للرئيس بالإفادة عن سبب حبس واصف.

قادة الجهاز تجاهلوا توجهات الرئيس التي صدرت قبل 8 أشهر. كما تجاهلوا توجيه صادر من نائب الرئيس، عبدربه منصور هادي، شدّد فيه على ضرورة السماح للأسر بزيارة واصف، طالباً من رئيس جهاز الأمن القومي إطلاعه على سبب اعتقال واصف لديهم.

بدأت محنة الأسرة صبيحة الجمعة 23 يناير 2004. غادر واصف، الشاب الهادئ، منزل الأسرة، لغرض ممارسة رياضة الجري في شاطئ جولد مور. قال لوالدته: «سأكون في البيت ساعة الفطور».

لم يتمكن واصف من الوفاء بوعده بتناول الفطور مع والدته، إذ ألقت عناصر من الحرس الجمهوري القبض عليه، واقتادته إلى معتقل سري.

على الأرجح أن واصف أثار الشبهات لدى الحرس الجمهوري، الذي كان يومها ينظم مناورة بالمشاركة مع المباحث الفيدرالية الاميركية.

منذ ذلك الصباح انقطعت أخباره عن أسرته. لكن معلومات خاصة تفيد بأن الحرس الجمهوري، الذي تورط في اعتقال شاب بجريرة شبهة غير صحيحة، لم يبادر إلى تصحيح خطئه، بل قام بإخفاء واصف، ثم تسليمه لاحقاً إلى البحث الجنائي، ومن هناك تم

التتمة في الصفحة 4

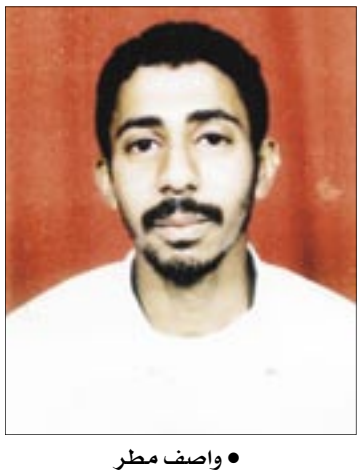

● واصف مطر

من السجناء العرب في السجن المركزي - صنعاء

الى الاهل... وسفاراتنا

كل عام وانتم بألف خير. صدقونا لم نكذب عليكم، ولكن كما وعدونا وعدناكم أن نكون في هذا الشهر الكريم بينكم. ورغم أننا نعدكم بهذا كل عام منذ سنوات إلا أننا مازلنا مصرين على الوعد بأننا سنكون معكم بعد سنوات إن شاء الله.

فالحمد لله، لقد تقرر اعادة محاكمة (...) لوجود أخطاء في الحكم ومازال رهن المحاكمة منذ تسع سنوات بسبب فقدان الملف. فلكم البشرى، لقد حكم معسراً وهو يبحث عن ضمين للافراج، و مازال مضرباً عن الطعام.. منتظرا العثور على ضمين وتأجلت محاكمته ثلاثة شهور فقط لا غير، بمناسبة شهر رمضان، فهو يمضي فترة العدة بعد اذ علم بأن «القضاء» طلق زوجته قبل تسع سنوات! وأما أخينا فهو أمام قاضي الاعسار منذ أكثر من عام فقط. الف مبروك.

هذه هي أخبارنا. أما صحتنا فهي بألف خير، نحتاج فقط إلى دعائكم واولادنا للشفاء من الجلطة ومرض القلب وتساقط الاسنان والبواسير! أما أصدقاؤنا فلهم الشكر فلقد شهدوا شهادة حق بأننا نصّابون ومحتالون فقط لا غير، وفيما عدا ذلك فنحن مظلومون.

أما سفارات بلادنا فلا يمكن وصف الاهتمام والرعاية التي نتلقاها منهم «فلقد ضربوا بما يشاع عنا من نصب واحتيال عرض الحائط» يتابعون قضايانا على أعلى المستويات، فلا تخلو مناسبة دبلوماسية أو حفل استقبال أو مناسبة وطنية أو حفل عشاء مع أحد المسؤولين من بحث وإثارة أمورنا على أعلى المستويات.

لذا أطمئنوا وطمئنوا أولادنا وزوجاتنا بأننا لن نتأخر كثيراً فسيتم إنصافنا بعدل، وما كل هذا التأخير إلا حرصاً على العدل والحق والقانون ليأخذ مجراه، وكل ما عليكم هو إبقاء صورنا أمام اولادنا حتى لا ينسى أحدهم أباه أو تنسى أمرأة شكل زوجها، ولتباهي كل واحدة منهن جاراتها بأن زوجها المستثمر بالسجن وابنها المغترب في اليمن.

ولكم يا سعادة السفراء كل شكر وتقدير على كل ما قدم ولازال لنا خلال سنوات حبسنا، ونحن نقدر لكم تحديكم لكل تعليمات منعكم عنا، وتواصلكم معنا إخوة وابناء بلد، وهو ما لم نشك فيه مطلقاً.

فلقد اثبتم للعالم الذي يدعي الحضارة والعدل وان الانسان لا يؤخذ بذنبه، بأننا أكثر منهم حضارة وعدلاً وإنصافاً.. فمهما كان الذنب ومهما كان الجرم «صح أم لا» فنحن أبناء وطن، لا يتخلى عنا ممثلو الوطن.

وكل رمضان وانتم بألف خير! ونحن بـ...

عنهم في السجن المركزي صنعاء

الاسم	الجنسية	مدة الحبس	الحكم
عصام محمد توفيق البغدادي	اردني	تسع سنوات	عام واحد
يحيى نور الدين الباشا	لبناني	سنتان ونصف	لا حكم نهائي بل اعادة
عبدالقيوم محمد خير ضوء البيت	سوداني	ثماني سنوات	سنة ونصف
م. عبداللطيف مصطفى	سوري	سنة ونصف	
م. هاني موسى عواضة	لبناني	ثلاث سنوات	8 شهور اكتفاء مدة
أسامة أمين أحمد سمارة	فلسطيني	ثلاث سنوات ونصف	غرامة مالية فقط
أسامة محمد خير ضوء البيت	سوداني	سنة	اكتفاء بالمدة لا عقوبة
صلاح الدين محمد نور صالح	سوداني	أربع سنوات	حكم اعسار ست6 سنوات
عبدالرحمن محمد أحمد عواد	صومالي	عشر سنوات	رهن المحاكمة

معسرو صنعاء ينوون توجيه زوجاتهم وخطيباتهم إلى مخالفة القانون كي يسجنَّ إلى جوارهم ليكملوا حياتهم سجناء

فكرة تمثيل الاسرة النموذجية للمعسرين

من المعسرين في السجن المركزي، إلى ذوي الشأن: نحن نطالب بحقنا في:

- إجراء حفل زواج جماعي.
- منحنا حق الحكم الذاتي.
- تخصيص قطعة أرض داخل السجن لتكون مقبرة لنا.

حمدنا الله بعد أن ظهر للوجود قانون الاعسار، المغيب لسنوات، بعد جهد مشكور من الكثيرين، وعليه أطلق سراح البعض منا رغم انقضاء شهور أو أعوام على انتهاء فترة الحكم بالحق العام لهم.. ومازال من أمضى سنوات، قد تصل إلى عشر، يحاكم أمام قاضي الاعسار أو لم يصل إليه بعد.

أما من اراد خصومه إيصاله إلى المصحة أو الانتحار فقد تم قبول الاستئناف منهم ضد حكم إعساره، أو طبخوا له فحكم بإيساره، وقد مضى على أحدهم عام أمام قاضي الإعسار، وهو الآن في العام الثاني امام قاضي الاستئناف، ومازال.

ومن طلب منه ضمان للافراج عنه بعد حكم الاعسار لايزال يتساءل: لماذا الضمان من البعض وليس من الكل، ولقد كان مطلوباً للافراج عنا من النيابات والمحاكم منذ سنوات ولم نتمكن من تقديمه، ومن يقدم ضماناً لسجين ثبت عدم قدرته على الدفع قضائياً؟! ومن يضمن سجيناً مضى على حبسه سنوات، أو يطالب بعدة ملايين؟! فتجار اليوم كانوا اطفالاً عند دخولنا الحبس وهم لا يعلمون عنا شيء حتى انهم لا يعرفون أسماناً، ومن يملك منا خمسين أو مائة الف ريال ثمن ضمان لدفعها لتجار الضمانات الذين أوجدتهم قرارات الافراج الشروط؟! أما سجناء الديات والأرش، المعسرين بحكم، الذين مضى على حكم اعسارهم اكثر من عام تقريباً فهم الآن بين السماء والارض كونهم بين حكم الاعسار ودفع الدولة فلا هذا ولا ذاك.

بهذا الحال ثبت لنا نحن المعسرين أنه قد حكم علينا أما بالدفع أو الضمان أو الموت خلف القضبان، لذلك قررنا توجيه زوجاتنا ومن كنا ننوي الزواج منهن، إلى كتابة شيكات بدون رصيد وسندات أمانة حتى نصبح معنا داخل السجن، ونطالب أهل الخير والجمعيات بمساعدتنا لإقامة حفل عرس جماعي لنا داخل السجن.. وإنشاء الأسرة المعسرة النموذجية، وتأسيس المجتمع السليم، وعلى ذلك لنا الحق بالمطالبة بالحكم الذاتي فنحن لا نحتاج لمعونات أو هبات أو دعم، أو خبرات. أما تخصيص قطعة الارض داخل السجن لتكون مقبرة لنا فهذا حتى يتمكن اولادنا وزوجاتنا، السجناء مستقبلاً من زيارة قبورنا والدعاء لنا داخل السجن، دون الحاجة لاطلاق سراحهم مستقبلاً، هذه مطالبنا، وهي حق لن نتنازل عنه، والا كنا مظطرين لرفع الدعوى امام الجهات المعنية والدولية والحقوقية للمطالبة بتلك الحقوق «حقوق المعسرين».

بعد أن ابتلع الكثيرون منا أسنانهم مع الطعام وشُلَّت اقدامنا من كثرة الجلوس وفقدنا أبصارنا أمام الفضائيات، وعقولنا مما نسمع ونرى من عدل و«إنصاف» عبر التلفزيون وصحف الاجراءات.

واخيراً تحياتنا وشكرنا وتقديرنا لمن أطلق قانون الاعسار وبلغنا رمضان بعد رمضان.. وكل عام وأنتم بألف خير.. وأعاده الله علينا ان شاء الله بقانون جديد.

الاسم	مدة الحبس	الحالة حتى الآن
عبدالقيوم محمد خير خواليت (سوداني)	سنتان	أمام قاضي الاعسار منذ 2007/5
عصام محمد توفيق البغدادي (اردني)	9 سنوات	أمام قاضي الاعسار منذ 2007/5
يحيى نور الدين الباشى (لبناني)	سنتان	أمام قاضي الاعسار
بسام احمد عبده الحميدي	7 سنوات	حكم معسر في 2007/6
صلاح الدين محمد نور (سوداني)	4 سنوات	حكم معسر في 2007/12
سعد رفيق الخفجي		حكم معسر في 2007/7
عادل علي نصر الحداد	6 سنوات	اما قاضي الاعسار منذ 2007/7
عبدالرحمن محمد احمد عواد(صومالي)	10 سنوات	امام قاضي الاعسار منذ 2007/5
أسامة أمين احمد سمارة (فلسطيني)	4 سنوات	امام قاضي الاعسار منذ 2007/10
سعد سعد المهدي	2.5 سنة	أمام قاضي الاعسار منذ 2007/5
مطيع عبدالله علي الظرافي	3 سنوات	حكم معسر في 2008/3
اكرم منصور علي الصعيدي	5 سنوات	حكم معسر في 2008/8
فوزي حمود علي	10 سنوات	لم يطلب امام قاضي الاعسار حتى الآن
عبداللطيف مصطفى (سوري)	سنتان ونصف	لم يطلب امام قاضي الاعسار حتى الآن
محمد مبارك عبدالله شعبان	8 سنوات	حكم معسر في 2008/5
علي محسن صالح الجمال	13 سنة	حكم معسر في 2008/7
حسين عبدالله سهيل	16 سنة	حكم معسر في 2007/3
عبدالله محمد عبدالله الشيبة	4 سنوات	أمام قاضي الاعسار منذ 2007/10

بعد أن تجاوز فترة العقوبة بـ3 سنوات أمه تناشد النائب العام للمرة الـ20

بسام الحميدي مازال سجيناً منذ 2005 رغم إعساره

مضى على صدور حكم بإعسار بسام أحمد عبده الحميدي حتى يومنا هذا بالضبط سنة وثلاثة أشهر. لكن بسام مازال سجيناً على ذمة حقوق خاصة. رفع الحميدي تظلمات عدة إلى نيابة جنوب شرق، باعتبارها الجهة المختصة بالافراج عنه بموجب حكم الاعسار الصادر من محكمة شمال الأمانة برئاسة القاضي محمد حمود المعمري القاضي المكلف بنظر قضايا الاعسار. إلا أن مسؤولي النيابة وقعوا على إدراج اسمه ضمن كشوفات رمضان الجاري.

رمضان شارف على الانتهاء، ووالدة بسام على وشك الوداع بسبب مرض «ارتفاع الضغط». فيما الابن، وهو العائل الوحيد لأمه المتعبة، ليس بإمكانه التصرف والإهتمام بها. لقد أرهقها المرض والمتابعة المستمرة للنائب العام لإطلاق ابنها المقيد بإجراءات غير قانونية يتبعها مسؤولو النيابة، وأوكلت ابنتها لإكمال المراجعة منذ مطلع الشهر وكان الزميل علي الضبيبي قد تناول في «النداء» قصة بسام ومعاناة والدته التي ناشدت النائب العام في أكثر من عدد في «النداء»، وتلقت وعوداً عدة منه بالافراج عن بسام، لكن تلك الوعود تبخرت في 1 يونيو 2002، إذ ألقي القبض على بسام بتهمة الشروع في القتل، ثم صدر بذلك حكم من محكمة جنوب شرق الامانة قضى بحبسه 3 سنوات مع تسليم المبلغ المحكوم به،وبحسب القانون كان يفترض على النيابة الافراج عن نزيل السجن المركزي بصنعاء في ١ يونيو 2005 لكنها واصلت سجنه حتى اللحظة وألزمته -بعد الحملة التي قادتها «النداء» والسجناء المحتجزون على ذمة حقوق خاصة- تقديم دعوى بإعساره كي يحصل على حكم يثبت به إعساره، وأنه بذلك سيغادر السجن.

لم تنفذ تلك الإجراءات مع انها غير صحيحة وعلى النيابة أن تفرج عن السجناء بعد انقضاء فترة العقوبة المحكوم بها عليهم، بسام الحميدي قدم دعوى باعساره وحصل على الحكم قبل سنه و3 أشهر من اليوم، إلا أنه مايزال محتجزاً، في حين تتساءل والدته المسنة: «إلى متى؟!» وترى أن النائب العام هو الوحيد القادر على الإفراج عن ابنها. بسام هو العائل الوحيد لأسرة قوامها طفلين وزوجة وأمٌ تحتاج إلى رعاية، وتدعو له في صلاتها «ليل ونهار». وتقول إنها تناشد النائب العام للمرة العشرين. ابنتها تخشى استمرار التدهور في صحة أمها: «أنا خايفة قوي من أمي لانها عاد تقدر تستحمل».

وأكدت أن المختص بالسجون في النيابة العامة طمأنها بأنه «شايخرج أكيد في رمضان لأن اسمه مضاف بين المعسرين من السنة الماضية».

لدى مكتب النائب العام

الموضوع: طلب الإفراج عني بضمانة بصيرة أرضي المرفقة بالملف منذ ثلاث سنوات، وتفويضي الكامل للمدعي بالتصرف ببيع الأرضية واستلام قيمتها

معالي النائب العام- الدكتور عبدالله عبدالله العلفي.. الأكرم.. حياكم الله.

بعد التحية والتقدير والإحترام:

فإنه وإشارة للموضوع أعلاه والمتضمن أنني نزيل السجن المركزي منذ فترة تزيد عن الثلاث السنوات على ذمة الحق الخاص المحكوم به عليَّ من خلال الحكم الصادر من محكمة غرب الأمانة؛ فالجدير ذكره أن أصل بصيرة أرضي مودع ملف قضيتي لدى نيابة غرب منذ ثلاث سنوات، وتفويضي للمدعي الكامل بالتصرف بتلك الأرضية لدى غريمي منذ تلك الفترة.. ولم تتخذ النيابة إي إجراء، وأنا محبوس وبصيرة أرضي التي تصل قيمتها لسداد مبلغ الغريم. و قد تم إحالة إسمي ضمن السجناء المعسرين وتم الحكم بإيساري نتيجة وجود تلك الأرضية التي تغطي مبلغ الغريم، وحتى الآن لم تقم النيابة أو الغريم بإجراءات البيع لتلك الأرضية والإفراج عني.

تكرموا مشكورين بالتوجيه بالإفراج عني بضمانة بصيرة أرضي المودعة ملف قضيتي لدى نيابة غرب الأمانة.. والله يرعاكم.

وتقبلوا خالص التقدير والاحترام.

مقدم الطلب/ السجين مطيع عبدالله علي الظرافي
السجن المركزي – صنعاء

.. والعميسي عالق بـ58 ألف ريال

كان يفترض أن يغادر حميد صالح العميسي السجن المركزي بصنعاء قبل، أشهر، لكن لأن الحرية غير مقدسة لدى رجال العدالة فإنه ما يزال في السجن.

العميسي مضى عليه في السجن 3 سنوات وستة أشهر، رغم أن الحكم قضى بسجنه 3 سنوات فقط؛ إذ أن النيابة اشترطت عليه دفع 85 ألف ريال للإفراج عنه.

وفي مناشدة إلى رئيس الجمهورية النائب العام طلب العميسي طالب بضم اسمه في كشوفات المعسرين المقرر الافراج عنهم، كونه معدماً ووحيد أسرته.

الحلبة يكمل فترة عقوبته

10 آلاف ريال تكافئ الكليبي بـ6 أشهر زيادة على المدة المحكوم بها

وجيلاني في المركز الثاني: 12500 تسجنه أكثر من ضعف الفترة المحددة في الحكم

ينتظر يحيى حسين أحمد الحلبة أمر الافراج عنه منذ شهرين، فهو سجين في العنبر رقم 9 وانتهت الفترة المحكوم بها عليه قبل شهرين ومازال في انتظار نيابة همدان حتى تفرج عنه. ويشعر يحيى بأنه صار مجنوناً، لاسيما حين يتذكر أسرته وأطفاله الـ8.

وفي مناشدته إلى النائب العام من خلال «النداء» قال: «أنا متعب نفسياً يا سيدي (يقصد النائب العام) لذا أرجو سرعة الافراج عني لأني أحس بأن نيابة همدان في سبات عميق وأرجو أن توقظهم أوامرك».

ولأنه مقيد عن عمل شيء اكتفى بأن ختم مناشدته بهذه الدعوة: «اللهم لا اعتراض على قدرتك! اللهم فاشهد على من وليتهم رقاب أمتك». وكان الحكم الصادر من محكمة همدان قد قضى بسجن الحلبة سنة ونصف السنة، وصدر الحكم في نوفمبر 2007 في الوقت الذي كان قد اقتيد إلى السجن قبل 8 أشهر من صدور الحكم.

كما ناشد السجين أحمد علي الكلبي النائب العام الإفراج عنه قبل حلول عيد الفطر المبارك. ومعلوم أن الكليبي نزيل السجن المركزي في صنعاء منذ سنة على ذمة حقوق خاصة وقضى الحكم الصادر ضده بالسجن 6 أشهر وارجاع المبلغ (15 ألف ريال) وكان من المفترض إطلاق الكليبي قبل 6 أشهر الا أن خلل اجهزة القضاء نسيه في السجن أشهراً إضافية.

السجين الصومالي جيلاني محمد علي حسن يبدو مختلفاً قليلاً، بحكم لجوئه وجهله لما يدور في اليمن. حتى الآن يمضي جيلاني شهره الخامس مرمياً في السجن المركزي بصنعاء استعسر عليه دفع 12500 ريال يمني (مش سعودي) فتوجب عليه أن يبقى في السجن ما بقيت لديه الفلوس. قبل أشهر أصدرت محكمة غرب الأمانة حكماً ضد جيلاني قضى بالسجن شهرين وتسديد 12500. لكن جيلاني تجاوز المدة المحكوم بها عليه بثلاثة أشهر (أي ما يزيد على ضعف المدة التي قررها الحكم).

جيلاني يتلمس عطف النائب العام أو رئيس الجمهورية للإفراج عنه أو تسديد ما عليه، لأنه في حال اصرت النيابة على مخالفة القانون وانتظرت من جيلاني المال الذي عليه فإنه سيمضي بقية حياته سجيناً معسراً.

النائب العام يفرج عن 16 معسراً ويشترط على 6 آخرين احضار ضمانة

58 معسرا في المنصورة بينهم 11 رجلا و4 نساء عالقون بأقل من 300 ألف ريال

■ عدن - وائل شائف

أفرجت نيابة استئناف محافظة عدن، هذا الاسبوع، عن 16 سجيناً، بينهم امرأة. لكن النائب العام استثنى 6 معسرين واشترط عليهم احضار ضمانات حضورية، وقد جعل استثناءهم بسبب اعسارهم بمبالغ كبيرة، تربو على المليون ريال. فيما تكفل فاعلو الخير بسداد المبالغ عن بقية السجناء المعسرين.

وكانت النيابة قد افرجت في 1 سبتمبر الجاري عن 88 سجيناً وسجينة قضوا ثلاثة أرباع الفترات المحكومين بها واستوفوا شروط الافراج الشرطي وليس عليهم التزامات أو حقوق.

من جانبها رفضت القاضية نور ضيف الله قعطبي، رئيسة نيابة الاستئناف في محافظة عدن، اعطاء «النداء» كشفاً بالمعسرين على ذمة حقوق خاصة القابعين في سجن المنصورة، وأكدت أنها تبذل جهوداً حثيثة للتواصل مع الجهات المعنية والتجار للإفراج عن أكبر عدد ممكن خلال الايام القادمة. مشيرة إلى أن التفاوض بخصوص بعض الحالات قد استكمل ولم يتبق سوى أوامر الافراج.

وأكدت مصادر مطلعة لـ«النداء» وجود 58 سجيناً وسجينة على ذمة حقوق خاصة في سجن المنصورة إلى ما قبل السبت الماضي، وأن 43 سجيناً عليهم حقوق تزيد عن 300 ألف ريال، بينما 11 سجيناً آخر و4 نساء محكومين بحقوق تقل كثيراً عن 300000 ريال.

وأضافت المصادر أن 8 سجناء وسجينة واحدة حصلوا على احكام اعسار، في الوقت الذي انهى فيه الآخرون الفترات التي حكم بها عليهم.

معسرون تم الافراج عنهم هذا الأسبوع من سجن المنصورة:

1 - قيصر محمد عبدالجبار
2 - عبدالقوي محمد احمد
3 - عرفات محمد حسين
4 - وجدي جواد محمد
5 - بشير منصور محمد
6 - محسن علي احمد
7 - ياسر والي
8 - علي محمد احمد
9 - عبدالفتاح بادويح
10 - علي احمد محمد
11 - اسماعيل محمد عبدالله
12 - اشرف احمد اشرف
13 - فتحية ابراهيم عبدالله
14 - فاكر علي محمد احمد
15 - احمد سالم سعيد
16 - حسن مثنى احمد

النيابة تشترط عليه دفع مليون و300 ألف دولار

ذيبان.. محكوم بـ3 سنوات ويمضي عامه الـ11 في السجن

منتصف العام 1993 التحق صالح ذيبان ببنك «اندسويس» (كاليون حالياً) في عدن بشهادة الثانوية. وبعد عامين فقط أصبح امينا للصندوق. وفي اواخر عام 97 اتضح عند اجراء الجرد وجود عجز في خزينة البنك بلغ مليوناً و295 الفاً و378 دولاراً؛ مما يعني أن كارثة كبيرة حلت بالبنك.

تولت أجهزة الأمن التحقيق في الأمر. وبعد 3 سنوات، في 3 اكتوبر 2000، قضى منطوق الحكم الصادر من محكمة صيرة الابتدائية، بحبس المتهم صالح محسن ذيبان 3 سنوات من تاريخ القبض عليه وإلزامه بسداد مبلغ «العجز»، واكتفت المحكمة بالمدة التي قضاها 3 من شركائه (موظفين في البنك)، بينما برأت المتهم الاخر (تاجر صرافة) وأحد عملاء البنك، وألزمت البنك بإطلاق أمواله التي حجز عليها على ذمة القضية.

السبت الماضي زارت «النداء» صالح في سجن المنصورة، وتساءل ضاحكاً: «تأخرتم علينا.. فينكم من زمان!؟». دخل صالح مباشرة في صلب القضية قائلاً: «كنت حينها شاباً حديث التجربة دخلت في عملية صرافة (بيع وشراء العملة) مع تجار في السوق وتكبدت خسائر متتالية». كان ذلك بداية العام 97 الذي اكمله صالح في السجن. أضاف: «استغرقت المحاكمة وقتاً طويلاً جداً، لكن في اعتقادي أنها لم تكن عادلة ولم تأخذ ابعادها المطلوبة». لقد كان عدد المتهمين على ذمة القضية كبير جداً، استبعد القضاء الكثيرين وحكم ببراءة البقية وصالح الآن وحيداً يدفع ثمن ما قبضه الآخرون، وحده كبش فداء.

استأنف صالح الحكم في اكتوبر 2000، وبعد 3 سنوات قررت محكمة استئناف عدن، في 23 يوليو 2003 تحديداً، تأييد الحكم الابتدائي بجميع فقراته، المحكمة العليا هي الاخرى رفضت الطعن المقدم اليها في ابريل 2006 بعد 3 سنوات من تقديمه. لم يتوقف الامر عند هذا الحد، ففي 27 يونيو 2007 رفضت محكمة المنصورة الابتدائية دعوى الاعسار المقدمة لها، حتى قبل أن تستمع إلى شهود الاثبات. إثر ذلك تقدم صالح بعريضة استئناف لدى محكمة استئناف عدن، ومنذ اغسطس 2007 ما تزال (العريضة) منظورة امام المحكمة.

يقول صالح: «أنا أقبع في السجن منذ 11 عاماً. اسرتي معدمة ويستحيل أن أوفر هذا المبلغ». ويضيف للتأكيد: «أنا أعزب ولا يعقل أن أضيع أجمل سنوات عمري وشبابي في السجن، اذا كنت أملك مال»، ربما هو الايمان بعدالة السماء والأمل بأن الفرج قادم، لكن المؤكد أن 11 عاماً من السجن لم تزعزع ثقة صالح بنفسه ويقينه من براءته وأن الظلم سيزول لا محالة.

صالح هو الابن الاكبر في أسرة مكونة من 4 أبناء وبنتين، كان بمثابة العينين اللتين يرى بهما العم محسن، الرجل الستيني الذي لا يقابل أحداً ولا يغادر المنزل إلا فيما ندر منذ لحظة مغادرة صالح الاخيرة للمنزل. تقطن الاسرة في منزل متواضع مكون من دورين في أحد أحياء مدينة المنصورة، هناك التقتهم «النداء»سالم ذيبان، الذي أكد هول الكارثة التي حلت بالاسرة، وخصوصاً الاب المصدوم بفلذة كبده والذي لم يقو على زيارته في السجن منذ 11 عام، بالاضافة إلى أن مجرد تذكيره بالامر قد يعرضه لعواقب وخيمة، خصوصاً بعد أن تكالبت عليه امراض الشيخوخة.

يقول سالم: «كان صالح هو العائل الوحيد للأسرة في ذلك الوقت. كان مطيعاً ومستقيماً ولا يفكر بنفسه مطلقاً». ويتذكر: «أواخر كل شهر كان صالح يسلم مرتبه لأخته لتصريف شؤون المنزل وخصوصا بعد أن غيب الموت والدتنا». ويضيف: «صالح لا يملك شيئاً، كان حينها شاباً لكنه لم يفكر حتى بالزواج ولم يشتر لنفسه حتى سريراً للنوم على الأقل».

لقد تحملت الاسرة اعباء كبيرة بمساعدة بعض الاقارب طوال عقد من التردد على المحامين والجري في أروقة المحاكم. أكد سالم الذي كان حينها في 23 من العمر، «كان وجود مبلغ من المال معنا كفيل بإنهاء القضية في تلك الفترة». وأقسم أنهم «لم نكن نملك أي مبلغ يستحق الذكر». وأضاف: «صالح نفسه ادرك أنه سيكون كبش فداء وسلم أمره لله».

ساعد ابن أخيه فأرسله إلى السجن

خالد في «المنصورة» منذ عام وستة أشهر

يتذكر خالد احمد قاسم أنهُ من مواليد عام 71، أن ابن أخيه، الشاب الذي يصغره بـ15 عاماً، قاده إلى سجن المنصورة بعدن بورقة ادعى فيها أنه اعطاه مبلغ 230000 ريال، لا يعلم عنها شيئا، ودعم ذلك بشاهدين من رفقته.

يقطن خالد في منزل والده في «المدارة». يعمل بالاجر اليومي في الميناء، وكان ابن اخيه الذي يعمل معه في أواخر 2006 تقدم بشكوى لشرطة التواهي ضد عمه، طالبه فيها بدفع 230000 ريال. يقول خالد «ادعى أنه كان يعطينا مصاريف مع أننا أنا اللي كنت أصرف عليه». وأضاف: «زور ورقة باسمي وجاب اثنين أصحابه يشهدوا أنه اعطانا هذا المبلغ في الميناء».

لم يطلب خالد محامياً في المحكمة، سألته: لماذا؟ أجاب وهو يبتسم ليخفي مرارة ظلم ذوي القربى ربما: «عادي!». وأكد أن ابن الاخ رفض حل القضية ودياً؛ «قال يشتي فلوسه كامل أو يدخل عمه السجن». وفي فبراير 2007 حكمت محكمة التواهي بحبس خالد 6 أشهر والزامه بدفع المبلغ. يقول: «مافيش قانون يحكم عليك 6 أشهر ويزيدك سنة». خالد لا يملك المبلغ وتقدم بدعوى إعساره لدى محكمة المنصورة وهو الآن ينتظر كغيره من السجناء الذين لا يجدون من يتابع لهم الدعوى في دهاليز المحكمة.

قبل عامين تقريباً انفصل خالد عن زوجته دون أن يخلف منها أبناء. لم ينل خالد حصة من التعليم أو الحياة المنشودة ولا يربطه شيء بعالمنا، لقد أحب عالم ما وراء القضبان، وعندما سألته عن وضعه أجاب: «مرتاح.. الوضع بالنسبة لي تمام». ربما ولكن مأساة المئات من سجناء الحقوق الخاصة المعسرين غير خالد ستظل سؤالاً مفتوحاً، ولن تكون المكرمة الرئاسية أو فاعلو الخير حلا ناجحا لهذه المأساة.

حكم القضاء ببراءته ووعدوه بالإفراج

العقاري 13 سنة في السجن

■ الضالع - فؤاد مسعد

في العام الفائت تقدم الرائد فارع يحيى صالح العقاري (سجن الضالع المركزي) بمناشدة للنائب العام طالبه فيها بتنفيذ قرار اللجنة المكلفة بزيارة السجون القاضي بالإفراج عنه، حيث يقول العقاري إنه في شهر رمضان أثناء نزول اللجنة للسجن أقرت إطلاقه أمام وكلاء النيابة ومدير الأمن ومدير مصلحة سجن الضالع حسب ما ورد في الشكوى التي حصلت "النداء" على نسخة منها.

الرائد العقاري من محافظة الضالع لا يزال في السجن المركزي بعد مرور ما يناهز ثلاثة عشر عاما على دخوله السجن في قضية جنائية برأته فيها محكمة الاستئناف وأيدتها في ذلك محكمة النقض والإقرار، وبعد إعادة القضية إلى الاستئناف مرة أخرى جددت الأخيرة براءته من التهمة التي قال العقاري إنها كيدية وكاذبة.

في يوليو الفائت تناولت "النداء" شكواه التي عنونها بـ"مذكرة طلب الإفراج عن محبوس حكم ببراءته"، وتقدم بها لرئيس وأعضاء هيئة التفتيش على السجون، ومما جاء فيها: "مازلت محبوسا ولم يفرج عني بعد رغم ثبوت براءتي من تلك التهمة الجائرة. وبما أنني قد أمضيت في الحبس ظلما وجورا ما يقارب ثلاثة عشر عاما وثبت بعدها براءتي مما نسب إلي فإنني ألتمس من سيادتكم التكرم بإطلاق سراحي من السجن المركزي في الضالع لكي يتسنى لي العودة إلى ممارسة عملي كضابط امن في وزارة الداخلية محافظة عدن ورعاية أسرتي التي حرمت من رعايتي خلال فترة الحبس المذكورة".

بعد صدور أحكام قضائية أكدت براءته من ارتكاب الجريمة ينتظر العقاري الإفراج عنه سيما بعدما تلقى وعدا من اللجنة التي زارت السجن في رمضان الفائت بالإفراج عنه، وقد تفاءل كثيرا بهذا الوعد الرمضاني ولم يكن يتوقع أن يأتي رمضان هذا العام إلا وقد غادر قضبان السجن بعدما ثبتت براءته، إلا أن اللجنة لم تكترث، ومعها النيابة التي يتهمها بالمماطلة وعدم البت في الإفراج عنه، وها قد عاد رمضان ومعه سنة كاملة ويوشك أن ينتهي، ولا يزال العقاري يعول على وزيري العدل وحقوق الإنسان والنائب العام ويطالبهم بالتوجيه للجهات المختصة لأجل الإفراج عنه، كما لا يفوته المطالبة بالتعويض المادي والمعنوي إزاء ما أسماه ضياع مستقبله على مدى 13 عاما يناشد الجميع باسم الدستور والقانون أن يتفاعلوا مع شكواه بجدية وبما يمليه عليهم الواجب الإنساني.

في آخر مناشدة وجهها العقاري من مكان إقامته في السجن المركزي بالضالع خاطب وزيري العدل وحقوق الإنسان والنائب العام قائلا: أنا موظف في وزارة الداخلية ومن ضباط الوحدة الذين خدموا الوطن بدمائهم وأرواحهم على مدى 28 عاما في سلك الشرطة.. لقد اشتكيت وتظلمت لدى كل الجهات ولكن للأسف لم يسمع معاناتي احد أو حتى يجلس معي ويقرأ وثائقي وأحكامي، وهذا لأني وحيد ولا معي من يعينني ويساعدني. فهذه المناشدة والاستغاثة أرجو أن تكون في متناول كل وطني شريف يقف مع الحق.. إنني أناشدكم باسم الدستور والقانون والشرع أن تتفاعلوا مع شكواي هذه بجدية وبواجب المهنية.

بعد أن تكفَّل فاعل خير بدفع المبلغ الذي عليها جمع لها أعضاء اللجنة 10 آلاف ريال مصروف طريق

فاطمة تودع رفيقاتها في السجن بعد 7 سنوات وتبادلهن الدعاء

«الله يوفقكم! الله يسعدكم مثلما أسعدتوني بالعيد! الله يفرحكم مثلما فرحتوني! الله يخارجكم...»! استرسلت المرأة المسنة بهذه الدعوات للتاجر الذي دفع عنها الغرامة المالية (دية)، معبرة عن سعادتها بقرار الافراج عنها.

عصر الاحد الماضي، امتزجت زغاريد ودموع نزيلات السجن المركزي بتعز وهن يودعن فاطمة علي عبدالجليل، في (الثمانين من العمر) في باحة السجن.

لم يكن الإفراج عن فاطمة متوقعاً، فلولا أن أحد الخيرين تكفل بدفع الدية المحكوم بها عليها بواسطة اتحاد نساء اليمن، لما قررت اللجنة المكلفه بمتابعة قضايا السجناء في مركزي تعز إطلاقها.

لقد أمضت فاطمة ما يزيد عن 6 سنوات داخل السجن متهمة في قضية قتل، وانتظرت منذ فترة فاعل خير ينقذها من وحشة السجن ويسدد ما عليها من مبالغ. في زيارة سابقة نفذها اتحاد نساء اليمن على السجون التقى خلالها بفاطمة ومعسرات أخريات بدأ الاتحاد في البحث عن كفيل لهؤلاء السجينات، واستطاع أن يفرج كربة فاطمة بتكفل تسديد الدية المحكوم بها عليها.

شعرت فاطمة بالأمان وبأنها ولدت مجدداً. حملت أدواتها وملابسها في صرَّة، وودَّعت رفيقاتها السجينات واحدة تلو الأخرى. تلا الوداع الحار، الذي تتمناه كل سجينة، مباركة ودعوات تبادلتها فاطمة معهن.

غادرت المرأة المسنة بوابة السجن رفقة أمين عام اتحاد نساء اليمن، قاصدة مسقط رأسها (شمير). وتكفل الاتحاد بإيصالها إلى هجدة «فررزة» (محطة) السيارات الذاهبة إلى «شمير»، وجمع لها اعضاء اللجنة حوالي 10 آلاف ريال، كمصاريف سفر. وهم: رئيس محكمة استئناف تعز، رئيس نيابة استئناف تعز، مدير أمن المحافظة، وكيل نيابة السجون، مدير مصلحة السجن المركزي بتعز.

كانت فاطمة علي عبدالجليل قد احتجزت مطلع 2002 بتهمة القتل وقدمت بسببها إلى محكمة غرب تعز التي ادانتها وحكمت عليها بالسجن 10 سنوات و700 ألف ريال دية و300 ألف ريال غرامة. استأنفت الحكم الصادر ضدها الا أن محكمة الاستئناف والمحكمة العليا لم تأتيا بجديد: أيدتا الحكم الابتدائي. بعد فترة وجيزة تلقت ادارة السجن المركزي في تعز نبأ إعفاء فاطمة من المدة المتبقية المقررة في الحكم.

لكن ذلك لم يفدها بشيء آنذاك، لأنها معسرة لا تستطيع تسديد المبلغ المحكوم به. وبقت سجينة أمل، تترقب فاعل خير ينتزعها من السجن قبل أن ينتزع عزرائيل روحها فيه. لعل الله يزيد من هؤلاء الخيرين ويسخرهم لمساعدة تلك المعسرات ويجزيهم خيراً.

الارهاب يضع

(تتمة الصفحة الأولى)

العروس في منزل جدها في العاصمة. وقد أمضوا ساعات بهيجة في المنزل، شاهدوا خلالها تسجيل فيديو لحفل الزفاف.

في الصباح الباكر غادرت سوزان وعريسها وصهرتها خنساء المنزل إلى السفارة الاميركية. دخلت خنساء إلى القنصلية وفق الموعد المقرر لها، لمتابعة معاملة الفيزا، وخارج السفارة انتظرت سوزان وعبدالجليل.

في التاسعة والربع دوت الانفجارات خارج مبنى السفارة، وبقيت خنساء داخل السفارة عدة ساعات، تماماً، كغيرها من المترددين على السفارة، والموظفين والدبلوماسيين في السفارة.

في الثانية ظهراً سُمح لأصحاب المعاملات في اليمنيين وغيرهم بمغادرة السفارة.

فور مغادرتها البوابة الخارجية بحثت خنساء بقلق عن شقيقها وعروسه. لم تجدهما في انتظارها. سألت أحد الضباط عنها، فرد: «إذا كنت تقصدين الشاب والفتاة التي برفقته فإنهما قد قتلا». وأضاف معزياً: «عظم الله أجرك».

بحسب إفادة رجل إسعاف فإن سوزان وعبدالجليل وجدا قتيلين جوار سور السفارة.

«كانا متعانقين»، قال رجل الإسعاف لـ«النداء» بنبرة حزينة، قبل أن تمنعه غصة ألم من متابعة الحديث.

مصدر طبي في مستشفى الثورة بالعاصمة أكد لـ«النداء» أن سوزان وزوجها، استشهدا جراء صعقة الانفجار. لكن اسماعيل وهو الشقيق الأكبر لسوزان، أفاد بأن رصاصات وشظايا وجدت في جسديهما.

ظهر أمس الثلاثاء تم تشييع جنازة سوزان وعبدالجليل في موكب حزين في جبن، المديرية التي اشتهرت بآثارها، خصوصاً تلك العائدة لعهد الدولة الطاهرية، وبمهاجريها إلى الولايات المتحدة الاميركية.

شارك في التشييع محافظ الضالع والنائب سنان العجي مقرر اللجنة الدستورية في البرلمان، وشخصيات اجتماعية وسياسية.

مساء يوم الحادث كان لدى المحققين شك حول علاقة سوزان البنا وعريسها بالمهاجمين. وسوزان هي ابنة عم جابر البنا المطلوب للولايات المتحدة الامريكية بعتباره عضواً في خلية «لا كاوانا» التي تدربت على يد تنظيم القاعدة في أفغانستان ومؤخراً أدين بالتخطيط لهجمات على المنشآت النفطية باليمن.

وبعد يومين أكد فريق التحقيق الامريكي عدم تورط سوزان وعريسها بالهجوم. وحين التقت «النداء» بـ«محمد» شقيق سوزان في منزل جدها بالجراف السبت الماضي، قال: «يخطر ببالنا حين قدمنا امريكا أن هذا سيحدث».

كان مصدوماً ويتحدث بصوت مغصوص، لكن نبرته تحد حين يتحدث عن ممانعة أجهزة الأمن في تسليم الأسرة جثمان سوزان وزوجها.

وقال: «لا نعلم ما هو السبب»، غير أنه استغرب أن يكون للأمر علاقة بالقرابة الأسرية بين أسرته وجابر البنا، موضحاً أن سوزان لم يسبق أن التقت ابن عمها.

وقال: «آخر مرة شاهدت جابر البنا عندما كنت طفلاً».

إلى سوزان وعريسها، سقط في الهجوم الذي استهدف السفارة 17 قتيلاً بينهم 6 من منفذي العمل الارهابي.

وحسب معلومات عن ضحايا الهجوم، فإن بين القتلى ممرضة هندية وعراقياً. وأدى الهجوم إلى اضرار في منزل أسرة يهودية يمنية وإصابة 7 اشقاء يقطنون منزلا مجاورا للسفارة.

البسط على

خلال السنوات التالية لحرب صيف 1994، تعرضت العديد من أصول مؤسسة النقل البري بعدن للنهب- كما الكثير من الاملاك العامة- وآلت ملكيتها إلى نافذ. لكن المؤسسة التي استسلمت للأمر الواقع في مواجهة هؤلاء، وجدت في أرض الفنانين الثلاثة الواقعة ضمن مخطط السيلة الغربية بلوك F مساحة لفرد عضلاتها.

بسطت المؤسسة سيطرتها على الأرض بدعوى وقوعها في نطاق أملاكها. بتصرف المؤسسة على ذلك النحو بدأت معالم سطو جديد تتضح في حياة عائلة خليل وزيدي ومبارك.

لا تملك المؤسسة شيئاً يثبت صحة زعمها، كما تقول وثائق صادرة عن جهات حكومية. لديها وثيقة وحيدة صادرة عن البلدية استخرجتها بعد سنوات من صرف عقود الفنانين.

وقد تصرفت بالطريقة ذاتها التي يلجأ إليها أصحاب البسطات العشوائية وقاطنو الاكواخ الخشبية باستصدار الوثيقة التي تسمى «تشهيد».

كل الجهات المعنية تؤكد افتقاد المؤسسة لأي سند حقيقي لمزاعمها. تفيد مذكرة لمدير عام مكتب مصلحة أراضي وعقارات الدولة إلى محافظ عدن، مؤرخة بـ2005/6/3 بشأن مواقع تم استلامها وتسليمها للمؤسسة، بعدم وقوع أراضي الفنانين ضمن أملاك المؤسسة. وأوصت المذكرة ذاتها بتمكين الفنانين من أراضيهم. وفي 2008/2/4 عزز رئيس الهيئة العامة للأراضي توصية مكتبه بعدن بمذكرة أخرى إلى وزير النقل بشأن الأمر ذاته، مطالباً باستكمال الاجراءات الادارية لتمكين الفنانين من أراضيهم.

قبلها أقر اجتماع موسع لقيادة محافظة عدن بشأن قضايا خاصة بفرع وزارة النقل بعدن الأمر ذاته: تمكين الفنانين من أراضيهم وفقاً للمخطط المقدم من مكتب أراضي الدولة. حدث ذلك منتصف 2005 بحضور وزير النقل ومحافظ عدن وأمين عام المجلس المحلي بالإضافة إلى مدير عام مؤسسة النقل البري نفسه، غير أن تلك القرارات ظلت طريقها إلى التنفيذ.

وحتى الآن فإن المؤسسة تواجه محاولات عائلات الفنانين استرجاع أرضهم بصلف شديد. لقد استخدمت هذه الطريقة ضد الطرف الخطأ.

ربما ستكون طريقة مثالية لو سلكتها المؤسسة في مواجهة النافذين لاسترداد أملاكها المنهوبة، لكن: هل ستجرؤ؟!. بالاضافة إلى البسط على أرضية الفنان أنور مبارك هناك مرض آخر يبسط على قلبه، وقد عاد مؤخراً من رحلة علاجية في الخارج.

واذا تعافى خليل محمد خليل من الزهايمر (أمر نادر الحدوث) فربما يعيد الرجل صياغة تحذيراته على هذا النحو: الحماية من سطو الداخل مقدمة ضرورية للحماية من سطو الخارج.

والدة واصف

تسليمه سراً إلى الأمن السياسي فالأمن القومي. لكن أياً من هذه الجهات الأمنية لم تعترف بوجود واصف لديها، كما لم توجه إليه أي اتهام.

بعد مناشدات من الأسرة عبر الصحف لكبار المسؤولين، تمكنت الأسرة من إيصال صوتها إلى الرئيس علي عبدالله صالح ونائبه عبدربه منصور هادي، اللذين لم يترددا في إصدار أوامر صريحة بوضع حد لمحنة «الشاب المختطف» وعذابات والدته وأسرته.

لكن «الأوامر الصريحة» للرئيس ونائبه ليست كافية على ما يبدو. فعلى الرغم من أن علي الآنسي، مدير مكتب الرئيس، والذي يرأس جهاز الأمن القومي، طلب من مسؤولين في الأمن القومي الرد على توجيهات الرئيس ونائبه، فقد تجاهل هؤلاء طلبه، وامتنعوا عن الإدلاء بأية معلومات تفيد بأسباب اعتقال واصف، وواصلوا منع أسرته من زيارته.

ولد واصف في 3 يوليو 1983. وتم إخفاؤه قسرياً صباح 23 يناير 2004. سنتذاك كان في عامه الدراسي الأول بكلية التربية - جامعة عدن. أدت حادثة إخفائه القسري إلى تدهور حالة والداته الصحية. وحسب «ردفان»، الأخ الأكبر لواصف، والذي يعمل طبيباً في صنعاء، فإن والدتهما عانت، وما تزال، من مضاعفات صحية ونفسية جراء محنة واصف.

ونقل الطبيب ردفان عن والدته مناشدتها للرئيس علي عبدالله صالح ونائبه التدخل العاجل للإفراج عن واصف، ووضع حد لمحنة الأسرة، المستمرة منذ 5 سنوات.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

ميروك بلال
أجمل التهاني نزفها للصديق العزيز بلال المذحجي
بمناسبة قرب الزفاف
المهنئون:
محمد القاضي، بشير السيد
وجميع موظفي الخطوط الجوية اليمنية
أهلاً «سمية»!
في بهجة هذه الليالي المباركة، وبسلاف بهجة عيد الفطر المبارك، استقبل
الأخوان العزيزان وليد علي مانع وحرمه
مولودتهما البكر التي أسمياها «سمية»
جعلها الله قرة عين لهما
المهنئان: وليد أمين مانع وحرمه

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون
بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره
وبقلوب ملؤها الأسى والحزن نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الاستاذ القدير
السفير/ أحمد علي كلز
وجميع أفراد أسرته الكريمة
في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «والدته»
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع
الرحمة والمغفرة ويتقبلها قبولاً حسناً ويسكنها
فسيح الجنان ويعصم قلوب أهلها
وذويها بالصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
عبدالكريم الخيواني، منصور هايل، محمد الزارقة،
أحمد الحاج، عبدالباري طاهر، سامي غالب،
جمال جبران، طارق السامعي، وأسرة «النداء»

جسُدها... حقُها..!

إلهـام مانـع
elham.thomas@hispeed.ch

قارئ يمني عزيز أحرق أربع سجائر وهو يقرأ مقالي الأخير "أن تدفن حياً".

لكنه وهو يعبر لي عن اعتراضه على مضمون ما قلته، وتحديداً ما يتعلق بحرية المرأة في جسدها، كان إنساناً، حضارياً، اعترض على ما قلته جملة ومضموناً، بيد أنه فعل ذلك بأسلوب لا تجريح فيه، بل كان يقارع بالرأي.

يقول "هل عندما تكون الفتاة حرة في جسدها وسارت في طريق منحرف فهل سيلحق الأذى بها وحدها فقط؟ بطبيعة الحال لا وألف لا: فأبوها وأخوها وأمها وكل من ينتمي إليها بصلة قرابة سيلحق به الأذى. أختي الفاضلة: إن ما قلته لا يقبله عقل أو منطق، فما بالك بتعاليم ديننا الحنيف. وأين أنت من "كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته". ثم إن الحرية ليست مطلقة. أرجو وأتمنى أن تجيبي على سؤالي التالي: اذا تأخرت أختي عن البيت الى ساعة متأخرة من الليل فهل يحق لي أن أسألها لماذا تأخرت وأين كانت ومع من كانت".

جعلني أتوقف عند حديثه.

قلت لنفسي "الأحرى ان تعودي إلى الموضوع من جديد، وأن تكفي عن طريقة الضرب والجري في حديثك. إشرحي وجهة نظرك. كما هي".

بداية، لاحظ عزيزي القارئ، عزيزتي القارئة، أني عندما أتحدث، لا أتخذ من الدين، أي دين، مرجعاً. ليس لأنني آخذ موقفاً رافضاً للايمان، أو للدين بصفة عامة.

ليس فعلاً.

من يتابع ما كتبته في يوميات امرأة عربية، وهي منشورة كلها في ركن الكاتب الخاص بي في موقع شفاف القديم، يدرك أني أتبنى موقفاً يمكن تسميته – إذا أردنا ان نتعامل بمصطلحات المثقفين الذين يكتبون لانفسهم كثيراً، كي لا يفهمهم من يكتبون له – يتجاوز "ما بعد الحداثة" بمراحل.

ما الذي يعنيه هذا؟

علمانية أنا. أؤمن بضرورة الفصل بين الدين والدولة، وأعتبره الشرط الاول من اجل أي إصلاح يمكن أن يحدث في مجتمعاتنا، ولنا في تركيا نموذج– رغم ما في نموذجها من مثالب– لكني لا أتخذ موقفاً سلبياً من الإيمان، لا أعتبر الإيمان بالغيبيات "إيماناً خرافياً".

بل الإيمان حاجة ضرورية، تحتاجها الاغلبية الساحقة من البشرية، وأنا من ضمنها. قناعة تعب كثير من الناس حتى وصولوا إليها بعد عقود من لعن "الإيمان" وسنسفيله. ربما لأنهم أدركوا أنهم بدونه يتوهون كثيراً، ومعه يجدون بوصلة تجعل من "عبثية" الحياة أمراً محتملاً.

رغم ذلك، أصر في قراراتي وفي حياتي، أن أتعامل من منطلق عقلاني إنساني حر. ببساطة أُخرج الدين من حيزي العام.

بعضكم سيقول، ولم لا تتعاملين من منطلق ديني، فالقيم الدينية ليست حلة تختارين متى تلبسينها ومتى تخلعينها.

وردي ان الدين بالنسبة لي ينظم علاقتي الروحانية بالخالق، وبالطريقة التي تتناسب مع احتياجاتي. أكرر، وبالطريقة التي تتناسب مع احتياجاتي.

وأظن ان الكثيرين منا يفعل ذلك كل يوم، لكننا لا نُصرح بذلك، فالكثير مما أقوله يثير ضجة، لا لشيء سوى أني أقول صراحة ما اعتدنا أن نفعله خفية. ولذلك يأتي وقعه مزعجا.

كم مرة تصلي إذا كنت من المصلين؟ بعض من أهل السنة يصلون خمس مرات في اليوم. وبعض من أهل الشيعة يصلون ثلاث مرات في اليوم. والخلاف حتى في هذا التفصيل. وغيرهم يصلي مرة في الأسبوع.

وأنا أصلي عندما أحتاج إلى الصلاة.

عندما أحتاج إلى الصلاة، وأنا أحتاجها اخواتي، أصلي. لكني لا أحولها إلى روتين يتحول مع الوقت إلى حركات رياضية لا معنى لها.

فهل كفرت؟

هل يخرجني هذا من دائرة الإيمان؟

لاحظوا أني قلت "دائرة الإيمان" ولم أقل "دائرة الإسلام". فالأولى تحدد أن الهدف، الأساس، من فكرة الأديان، هو الله، الإيمان بخالق أكبر منا. لا يهم كيف نصل إليه. المهم أن نصل إليه.

والثانية تصر أن هناك طريقة محددة مفصلة للوصول إلى الله، ومن يرفضها خرج من دائرته.

حتى ولو قال بأعلى صوته "يا الله أحبك"، سيكّفرونه.

لأنه لا يحبه بـ"طريقتهم".

إما "أن تحبه كما نحبه، أو أنت كافر.. به"!

سبحان الله!

والإسلام ليس وحده في هذه القناعة. كل التفسيرات المتطرفة للأديان، المسيحية واليهودية والبوذية والهندوسية، تتعامل مع من لا يؤمن "بطريقتهم هم"، وفقط "بطريقتهم هم"، على أنهم كفرة.

وهو أمر يضنيني كثيراً، إخوتي.

فأنا على قناعة أني لم أخرج من دائرة الإيمان.

ليس فعلا.

ليس بالنسبة لي على الأقل.

فمادمت أقر بحاجتي إلى الصلاة، فإنها تعني حتماً حاجتي إلى وجود الخالق، وإيماني بوجوده، لكني لا أمارسها إلا عندما أحتاجها.

أموري الحياتية، علاقتي بالغير، لها حسابات أخرى.

لو تركت التفسيرات القائمة للدين تنظم حياتي، سأضطر إلى التعامل مع من حولي من منطلق "مدى إيمانه" من "عدمه"، وسأفعل ذلك بقدر كبير من "الاريحية". أمر يزعجني هو الاخر كثيراً.

بمعنى انه لو كان "ملحداً" مثلاً، "مثلياً"، أو يشرب المشروبات الكحولية، فسأعمد إلى "الغض من النظر" عن "النقوص" التي فيه، وأنا "مقتنعة" أني "أفضل منه" ألف مرة.

هذه الطريقة في التعامل لا أقبلها، وأرفضها. فما أدراني، لعله هو أفضل مني ألف مليون مرة. في إنسانيته، في أحساسه بالناس ومصابهم، في إنتاجه وإبداعه، في صداقاته، وفي بسماته. ما أدراني؟

ثم هل المعيار في التعامل الإنساني "الإيمان بدين"؟ أو الالتزام "بمسطرة خلقية" حدد قواعدها أناس لم يقدروا على الحياة فلعنوها؟

مثل هذا المعيار يفرق بين الناس، يباعد بينهم، ويجرح في أنفسهم كثيراً. تماماً كما أنه معيار لا يلم بمكنون الإنسان، بالتعقيد الذي فيه، وبالخير الذي فيه.

ما الذي يجعل الإنسان إنساناً فعلاً؟ أن يؤمن او لا يؤمن؟ شأنه. لن يحوله إلى إنسان افضل او أسوأ. بل سلوكه وعطاؤه لبيئته هو المحك. وكم منا يقف وزبيبته على رأسه، وبعض شيوخنا مثال على ذلك، ولا يلوك لسانه سوى حديث الكراهية؟

أتعامل لذلك مع من حولي "كما هم". "كما يفعلون". وأقبلهم "كما هم". ليسوا "افضل أو أسوأ". بشر هم. مثلي. والخير هو في ما نفعله لمن حولنا. "ماذا فعلت لغيرك، قبل نفسك؟" لا أقل ولا أكثر.

الدين لذلك ليس مرجعي. ليس عندما يتعلق الأمر بالأمور الحياتية.

ولذلك عزيزي القارئ، عندما أتحدث عن المرأة، عن جسدها، لا أجعل من الدين أيضاً مرجعي.

ليس الدين مرجعي.

كل الأديان، بغض النظر عن أي دين نتحدث عنه، تعاملت مع جسد المرأة على أنه "شيء لا يخصها". يجب لفه في ورق سولفان، وركنه في رف، في انتظار أن يأتي الشخص المناسب. والشخص قد يكون مناسبا او غير مناسب، المهم عريس والسلام، يُخرج "الشيء" من غطائه، يبعث فيه الحياة، أو يدفنه. ما يحدث بعد ذلك ليس مهما. المهم أننا وضعنا ذلك "الشيء" في إطار نسيطر عليه، ونمأسسه.

و"الشيء" هو العلاقة الجسدية للمرأة.

لا أقحم الدين في الموضوع، لأني أعرف أنا الأخرى، أنه عندما يتعلق الأمر بهذا "الشيء"، ما نقوله شيء، ومانفعله شيء آخر.

ما نقوله شيء، وما نفعله شيء آخر.

واترك لخيالك حرية الإبحار في عوالم ما نفعله!

أُصر أخي أن ما نفعله في واقعنا لا علاقة له بما نقوله، حتى في مجتمعات شبه الجزيرة العربية، بكل متاريسها الاجتماعية الخانقة، او بالأحرى، خاصة في مجتمعات شبه الجزيرة العربية، لأن الكبت لا يولد سوى الانفجار، والمصائب معها.

ولذلك تجدني دائما أخي مندهشة.

مندهشة من مقدرتنا على الكذب على أنفسنا، على خداعها، من الإصرار أن مجتمعاتنا "لا تمارس ما تفعله المجتمعات الأخرى"، وخاصة "الغربية" منها.

في حين أن رجالنا يمارسون "كل" ما تفعله تلك المجتمعات، و"أكثر"، "وبشراهة" تدفع الكثير من أفراد تلك المجتمعات إلى التندر بسخرية عليهم.

"عقولهم بين أفخاذهم".

أتعرف كم مرة سمعت هذا التعليق؟

تماماً كما أن كثيرا من نسائنا تعلمن كيف يتماوجن مع القواعد والمحظورات إلى "حد"، بعضهن يَخفن من أجسادهن، لأنها "مصيبة" حطت عليهن، وبعضهن يلتزمن بما قيل لهن، وغيرهن لا يأبهن، "يفعلن ما يردن" إلى "حد".

ولذلك تخرج كثير من علاقاتنا الحسية "مشوهة"، كجنين كان يمكن ان تكتب له الحياة لولا أنه خرج إليها "مصاباً بالجذام".

هذا عدا أن هناك كثيرا من شرائحنا الاجتماعية، خاصة في الدول العربية خارج الجزيرة العربية، تعيش واقعاً لا علاقة له بما "ندعي انه فينا". المصادقة والمساكنة، كلها تعبيرات دخلت إلى قاموسنا اللغوي، حتى ونحن نزعق بمفاهيم السلفية الدينية بأعلى حناجرنا.

على حين نبحث نحن في جزيرتنا عن مخرج لا "يحرجنا"، فنسميه زواجاً "عرفياً"، "مسياراً"، "متعة"، لا يهم أي لقب نستخدمه، المهم ان نحدد له هالة "مشروعة"، نطمس بها معالمه الأساسية والتي لا تتجاوز بديهية أن رجلا وامرأة أرادا ان يمارسا علاقة حسية في مجتمع لا يريد أن يعترف أن هناك شيئاً أسمه رغبة.

والمحك، المحك في المسألة كلها، هو موضوع "الوصاية"، على الإنسان أولاً، ثم تلك التي نصر على انها ضرورية في تعاملنا مع المرأة.

أنت كأب، كأخ، كزوج، وصي على هذا "الشيء".

والوصاية قد تكون محبة حنونة، أو قاسية جلفة، لكنها في النهاية تظل "وصاية". تؤطر لعلاقة فيها تابع ومتبوع. وأنتِ التابعة وهو المتبوع.

تسألني أيها العزيز "اذا تأخرت أختي عن البيت إلى ساعة متأخرة من الليل فهل يحق لي أن أسألها لماذا تأخرت وأين كانت ومع من كانت؟" وأسألك بدوري: "إذا تأخرت أنت عن البيت إلى ساعة متأخرة من الليل فهل يحق لها أن تسألك لماذا تأخرت، وأين كنت، ومع من كنت"؟

لو أجبت بنعم، أرد عليك بنعم أنا الأخرى.

لو كانت علاقة ندية، لقبلت بها.

لكنها ليست كذلك أبداً.

يعطي الرجل لنفسه الحق أن يكون وصياً على المرأة، ويتعامل معها من منطلق "الملكية"، لا "الندية".

تقول لي "الحرية ليست مطلقة".

وأنا مضطرة أن أناقضك. بل رأيي أنها "مطلقة". فلو كانت الحرية التي نتحدث عنها تعني أن الإنسان ولد حراً، له إرادة، وقادراً على أن يتحمل مسؤولية قراراته، رجلاً كان أم امرأة، فإنها تظل مطلقة. ليست هبة.

ولد بها الإنسان، حقاً طبيعياً له، لا مساومة عليها.

لا يمكنني أن أطالب بالحرية وأتجاهل ما تعنيه مضامينها في الواقع. فمتى ما قبلت بها، فلن يكون هناك مجال للوصاية التي نمارسها اليوم في مجتمعاتنا على الإنسان أولاً، ثم على المرأة بصفة خاصة.

لن يكون هناك مجال لذلك أيها العزيز، إلا اذا أصررنا على دفن رؤوسنا في الرمال ككل مرة.

من هذا المنطلق أقول "جسدُها، حقُّها، مسؤوليتها".

أعرف أن رأيي هذا لن يعجبك. وسيزعجك. ووالله إن هناك أوقاتا تمر علي تمنيت فيها أن أخرس قلمي، كي أجنب من أحبهم الوجع، أو الحرج.

لكن الصمت، الصمت هو من يخنق احلامنا.

ولعلك عزيزي سترد علي من جديد. لكنك أسرتني باحترامك لآداب الحوار، وقررت لذلك ألا أتجاهل ما قلته، وأن أشرح لك وجهة نظري.

كل ما أتمناه عليك أيها الأخ العزيز ألا تحرق أربع سجائر وأنت تقرأ هذا المقال.

إشرب كوباً من الماء، هو أصح لك.

عيدكما مبارك،

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

أكثر مما يجب يا معالي الوزير

حواااااجز هنا وثكنة هناك وجمهرة العساكر تتفرق معابر المدينة وجولاتها وشوارعها، أسطولا من عربات النجدة والضبط المتنوعة الأحجام تسعى كخنافس لاتفتأ تزاحم السير وتلخبطه، وبرغم ذلك تجاهر السخرية عن نفسها، أمام المواطنين فلا نجدة ولا ضبط ولا نظام. ليس سوى تضخم في رصيد الهنجمة والغطرسة أحد الرساميل التي يتغذى منها وعليها الفساد.

لا تكتفي وزارتك (الداخلية) ما يعتور البلاد من سجون وحواجز وسياجات شائكة، لاتكتفي بحواجز الجهل المتسرطنة بين أضلاع الوطن صادة عنا أنوار المعرفة، مانعة مغادرتنا برك التخلف والقفز خارج الظلام، لاتكفيها سياجات الفقر حلقات الأمراض المستعصية سياسية واقتصادية واجتماعية التي تؤطر حياة المواطن مخلفة إياه تحت حوافر شعوب المعمورة التي تجاوزتنا نماء وتطورا.

وزارة الداخلية لاترى كل ما سلف وأكثر منه حتى تسابق نفسها بلا هوادة في ابتدار أساليب وأدوات متجددة تمعن في إيذاء المواطن في غدوه ورواحه وحركة معاشة اليومي، حيث لاتكف أجهزتها الضبطية في ابتدار طرق مستحدثة بأهداف عشوائية في أدائها الضبطي، فإضافة إلى تسوير الوزارات والمؤسسات الحكومية والسفارات وبيوت المسؤولين وعلية القوم وأصحاب النفوذ والفاسدين والمتفيدين... إلى آخر قائمة الفزُع الخائفين، بثكنات العساكر والحواجز الخرسانية العتيدة، حتى أصبحت الشوارع تشبه لعبة المتاهة لاتدري فيها كيف تتفادى الاصطدام بحاجز، لاتكتفي وزارة الداخلية بذلك وإذ بها تسد تفرعات الطرقات الطويلة (كشارع الستين) مجبرة المواطنين الساعين بسياراتهم في تلك الطريق قادمين من جهة (الجامعة مذبح) الى نهاية الشارع الممتد بعيدا، ليعودوا أدراجهم الى الشوارع المتقرعة اذا أرادوا الذهاب هناك، غير عابئة – أي الوزارة – بما يتجشمه السائقون من وقت وكلفة وعناء، ودونما تخطيط مروري يراعي نظم السير ومصلحة المواطن.

وآخر مظاهر تعلق الوزارة وشغفها بالسياجات والحجز، استحداث حواجز خرسانية أمام مراكز الشرطة وتحديدها من كل الجهات، وهي في الغالب مراكز تقع وسط الشوارع الداخلية والأزقة الضيقة للمدينة، مما يعطل حركة السير ويدفع بالزحام ويزعج المشاة والسائقين ويهدد حياتهم ويدفعهم للاختصام والشجار وتقديم عروض سلوكية شديدة التخلف.

حتما نتوقع مبررا جاهزا في محفظة القائمين على هذا الشأن، بأن الحواجز ضرورة حمائية وتدبير احترازي ضد مخاطر الهجمات والتفجيرات، غير أن مبررهم منقوض بالتفجيرات الأخيرة على السفارة الأمريكية المطوقة بالخرسانات والعسكر، وما سبقها من هجمات في عدة مناطق، لم تمنع الخرسانة كوارثها، والتي لن يوقفها اصطناع الثكنات والحواجز، بل سيوقفها رفع الأداء والجاهزية لدى منتسبي الأجهزة الأمنية والضبطية، ولن يتم ذلك إلا بخلق الأمان لهم قبل غيرهم من خلال توفير حياة كريمة وكفاية مادية وترسيخ بيئة قيمية داخل مؤسساتهم، كيف يمكن يضطلع بهم تحقيق الحماية والأمان بينما يقف أمام سيارتك رجل المرور مهلهل السحنة، بلباس بال يفترض أن يكون زيا رسميا له ولصاحبه مهابة واحترام، حينما يقف بنظرة مكسورة وباستجداء رخيص يتسول بضعة ريالات، مبصقا على القانون والنظام وهو المناط به تمثيلهما والحفاظ عليهما، ولا ضير في تصرفه فانتماؤه إلى مؤسسة اعتبارية تمثل النظام والقانون والضبط لم تقم بواجبها تجاهه بتوفيرها مقومات حياة تعكس لديه سلوكا مبدئيا يفترض أنه جوهر عمل مؤسسته وتمثلاتها.

كلما انتشرت الحواجز الخرسانية، قابلتها علامة استفهام كبيرة يرفعها المواطن فوق رأسه: لمَ انتم خائفين؟ وإذا كنتم أجهزة أمنية يستغرقها الخوف ويشل حركتها الهلع، فكيف بالمواطن؟ فكيف بالوطن؟... وحديثنا ممتد...

■●■

طقء.... طقء

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

إن من مناكب الدهر ومساوئ القدر، أنه بعد حادث يستهدف السفارة الأمريكية بصنعاء، أن يقدم الرئيس الأمريكي العزاء والأسف للرئيس اليمني.

وبما أن أي استهداف للسفارة لم يعد يصيب جدران ونوافذ السفارة، وبما أن جيران السفارة هم جيران الضراء..

فإن الحاجة ضرورية بحكم تفرد مواقعهم، لبدل مخاطر سكن، وبدل رعب، وذلك بدلا من أن يتحملوا نفقات الاستنفار الأمني وحدهم.

هذا تماما هو ما يسمى مشاركة في الربح والخسارة، فالمستهدفون الحقيقيون من أي استهداف السفارة هم القاطنون جوارها، أو المارون أمامها، مستهدفون دون طوق أمني وحماية مكثفة ومصفحات.

فليس من العدل أن يتحمل الجيران الصابرون مزاج جارتهم الثقيل، دون استعدادات مسبقة لجعله خفيفا.

سلام

اليمنيون في انتظار زلزال أكتوبر المدمر

■ بشرى العنسي

ما يزال الناس بانتظار الزلزال المدمر والذي أعلن عنه سابقاً. لكنهم أضافوا على المعلومات التي سمعوها الكثير.

الزلزال المفترض في السابع عشر من الشهر القادم سيضرب محافظة عدن وتعز وإب بقوة كبيرة، في حين سيكون أخف على محافظات أخرى.

التوقيت السابق، والذي يتداوله بعض الناس يسبق، الزلزال الذي أعلن عنه بيومين. كما أن المناطق وقوة الزلزال تختلف بحسب الراوي.

الهلع الذي انتشر بين الناس من الزلزال القادم في شهر أكتوبر (بغض النظر عن التوقيت) جاء في بيان نشرته يومية «الثورة» الرسمية نهاية أغسطس.

الخبر كان مفاده أن الباحث الفلكي محمود الزيدي رئيس «مركز النجم الثاقب للهندسة الفلكية» حذر من حدوث زلزال في خليج عدن تحديداً وفي جزء من البحر العربي وجنوب البحر الأحمر.

الفلكي ناشد السلطات اليمنية اتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهة نتائج الزلزال المدمر والذي تصل قوته إلى 7.8 درجة على مقياس ريختر.

توقع الباحث أن تتمركز قوة الزلزال في اليمن واثيوبيا مع احتمال امتداده إلى السعودية وشمالاً نحو إيران وتركيا واوكرانيا، وتنزانيا جنوباً.

بلغت قلوب اليمنيين الحناجر من الخبر الذي بث رسمياً وتناولته وسائل اعلام مختلفة. وعلى إثره كذّبت وكالة «سبأ» للانباء الخبر على لسان مدير عام مركز رصد ودراسة الزلازل، المهندس جمال شعلان، الذي بدوره استنكر الرقم المتداول لقوة الزلزال مستخفاً بالجهة التي صرحت، وواصفاً إياها بأنها غير متخصصة في رصد الزلازل على مستوى اليمن.

وفي تنبيهه إلى عدم إمكانية تحديد زمن وقوة الزلزال بشكل عام لم ينس الإشارة إلى أن هناك نشاطاً زلزالياً بدرجات خفيفة في خليج عدن يشكل نسبة كبيرة من مجمل النشاط الزلزالي السنوي.

قبل سنتين تقريباً صرح شعلان أن التركيب الجيولوجي لقاع خليج عدن يجعله عرضة للنشاط الزلزالي بصورة مستمرة، مبيناً أن محطات الرصد تسجل سنوياً عدداً من النشاطات الزلزالية هناك.

فإذا كان التركيب الجيولوجي لقاع خليج عدن يجعله عرضة للنشاط الزلزالي فلماذا استبعد مدير مركز رصد الزلازل حدوث الزلزال الذي تحدث عنه الفلكي؟! واذا كان الخبر كاذباً فلماذا تناوله الاعلام الرسمي ثم ينفيه بعد ذلك على لسان مختص؟!

كثير من الناس سمعوا الخبر وصدقوه وزادوا عليه، في حين لم يسمعوا النفي وبالأصح لم يصدقوه؛ فذكريات بركان «جبل الطير» مازالت في مخيلتهم وهو ليس ببعيد وحدث في توقيت مقارب للشهر المتوقع فيه حدوث الزلزال (شهر اكتوبر).

مأساة «الظفير» والتي وقعت عشية أول أيام سنة جديدة 2006 لم تُنس أيضاً، إضافة لكوارث طبيعية أخرى، لذلك فليس لديهم استعداد لتكذيب خبر يخافون عواقبه وستمر بهم الايام ثقيلة بانتظار التاسع عشر من أكتوبر.

سيارة مسروقة قبل خمس سنوات تكبد مزارعي الجوف خسائر كبيرة

■ الجوف - مبخوت محمد

تسببت سيارة مسروقة قبل خمس سنوات في تكبيد مزارعي الجوف خسائر فادحة جراء انقطاع مادة الديزل عن أراضيهم التي تسقى بالمياه الجوفية.

قبل أسبوع فرضت قبيلة «الجدعان» حصاراً على محافظة الجوف، وقطعت الطريق التي تصلها بصنعاء، واحتجزت ناقلات الديزل مانعة إياها من دخول المحافظة.

الحصار فرض للضغط على قبيلة «دهم»، لتسليم الشخص الذي سرق سيارتهم واحتمى بهم منذ خمس سنوات.

خلال فترة الحصار والتي انتهت بتدخل عدد من القبائل دفع سكان الجوف الثمن أضعاف السيارات الاربع التي قدمت كـ«عدال».

انقطاع الكهرباء، لانعدام مادة الديزل، أفسد المواد الغذائية وخاصة التي تحفظ في الثلاجات، إضافة لارتفاع سعر الغاز الذي وصل إلى 1000 ريال للاسطوانة الواحدة، و2500 للديزل بعد أن أغلق أصحاب المحطات أبوابهم.

القطاع الزراعي كان الأكثر تضرراً، كون المزارعين يعتمدون على الديزل بالمقام الاول لسقي أراضيهم بالمياه الجوفية، فهذا العام كان سيئاً عليهم بتوالي نكباته بدءاً بالجفاف ثم بالسيول وأخيرا انعدام الديزل وارتفاع سعره.

الحشرات والامراض الغريبة التي هاجمت المزارع، وغياب دور مكتب الزراعة بالمحافظة أيضاً، إضافة للعقبات السابقة، جعلت المزارعين يتخوفون من الموسم القادم.

دراسة: سكان إب في تزايد مع عدم استغلال للموارد الطبيعية

■ إب- إبراهيم البعداني

أهدرت محافظة إب الكثير من مواردها الطبيعية التي لم يتم استغلالها بالشكل الجيد، إضافة إلى وجود ثروات في باطن الأرض لم تستغل بعد.

تمتلك إب أيضاً العشرات من الحمامات الطبيعية المنتشرة في عدد من مديريات المحافظة مثل القفر والعدين، لو تم استغلالها بالشكل الصحيح لشكلت موارد سياحية هامة ولأمكن استخدامها ايضاً في انتاج الطاقة الكهربائية إلا أنها تستخدم بشكل عشوائي تهدد بنضوبها.

الدراسة التي أعدها د. أحمد شجاع الدين رئيس جامعة إب أشارت أيضاً إلى أن المحافظة كانت تمتلك أهم وأثمن مخزون مائي شارف على النضوب بسبب البناء العشوائي في مساحات واسعة من الأراضي مما يهدد بحدوث كارثة بيئية تتمثل في انعدام المياه، كما حدث في محافظتي عمران وحجة، اللتين يضطر عدد من سكانهما لجلب الماء من مسافات طويلة.

شجاع الدين تناول في دراسته أيضاً الوضع السيئ للمحافظة بسبب الزيادة السكانية التي تشهدها المحافظة والتي أدت إلى ارتفاع نسبة الجريمة المتمثلة بالقتل والانتحار والسرقة إضافة لتزايد المشاكل الاجتماعية بسبب النزاع على الأراضي.

وأوضحت الدراسة أن نسبة الزيادة السكانية بالمحافظة ازدادت

بشكل كبير من 1994 إلى 2004 بنسبة 75٪ حيث تحتل إب وعلى مدى سبع سنوات المرتبة الاولى من حيث زيادة المشاكل الاجتماعية وارتفاع نسبة الجريمة وانتشارها جراء ارتفاع عدد السكان.

إب وبحسب الدراسة تمتلك 20 مديرية فيها 253 عزلة، وهذه المديريات يوجد فيها 15 مركز مديرية فقط (السلطة المحلية)، وهذه الظاهرة ساعدت بشكل كبير على الانفلات الامني وتفشي الجريمة وضعف أجهزة مكافحتها.

بمناسبة ذكرى أعياد الثورة الخالدة

٢٦ سبتمبر و ١٤ أكتوبر و ٣٠ نوفمبر

نتقدم إلى باني نهضة اليمن الحديث وصانع الإنجازات التنموية ومحقق التحولات الشاملة ومعزز استقلال القضاء

فخامة القائد الرمز/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية

بأسمى آيات التهاني والتبريكات

سائلين المولى أن يعيدها علينا وقد تحقق لشعبنا المزيد من الخير والرخاء والتقدم والازدهار

وكل عام وأنتم بخير

د . غازي شائف الأغبري - وزير العدل

وكافة منتسبي السلطة القضائية

إعداد الكادر القضائي..

أتمتة العمل القضائي..

إنشاء المبنى القضائي..

صورة لهذا الوطن

عفراء الحريري

فيما نصنف نحن في الجنوب خونة وانفصاليين ومتآمرين على الوحدة وعمدنا على زعزعة الثوابت الوطنية ومسسنا باستقرار الأمن العام فكدرناه وللأسف من قبل بعض أهل الجنوب.. فيما يحظى من ينتقد الوضع في الوطن (داخليا وخارجيا) من الشمال ببعض اللدغ في بعض الصحف الصفراء فقط.. وفيما تعمم قوائم بأسماء المطلوبين للاعتقال في اعتصامات الجنوب للمطالب بالحقوق.. وفيما لم يصدر في قوائم المطلوبين نصف اسم للاعتقال من الشمال (مع الاعتذار لأولئك الذين واللواتي يشاركون ويشاركن الجنوب وأهله همومهم وألمهم وأوجاعهم).. فهذه المفارقات هي جزء صغير من الفوارق الكبيرة جدا والشاسعة في إطار المواطنة غير المتساوية والعدالة الغائبة التي يصنعها ما يحدث بين أهل الشمال والجنوب وبين أهل الجنوب والجنوب يجعلنا نتساءل بحسرة وحيرة: هل هذه هي الوحدة التي تعمدت بالدم/ كما يزعمون؟ هل هذه هي الثوابت الوطنية؟ وهل تبعث هذه الفوارق للاستقرار العام والسكينة في النفوس ومحيطها؟ وهل تجدي بأن نقف أمامها متأملين بصمت وخوف واستسلام لكل الاستلاب الواقع علينا في ظل قاعدة "الوطن للجميع" كي نصبح وطنيين أكثر ومواطنين يمنيين متساوين في سلم المواطنة..؟ هل يلتغي الاستثناء من قاعدة الوطن للجميع بين هذا وذاك، بين ما يحدث هنا وما يحدث هناك؟ وإن كان الأمر كذلك فلمَ لم يحدث قبل عام ويزيد؟ ولن أقول منذ 1994م حتى لايستصعب الأمر أكثر، فعلى ماذا تستند الاستثناءات طالما وأن الوطن واحد وللجميع أيضا؟ لماذا يتم التصنيف في ما بيننا البين وبيننا وبينهم وبيننا وبينكم؟ فأينا من يرغب في تكدير استقرار أمننا وأماننا، ومن منا الانفصالي والخارج عن الثوابت الوطنية إذن؟! ومن هو الذي والتي يريد وتريد زعزعة الثوابت الوطنية حيث لاتكون الوطنية ثابتة إلا في ظل مواطنة متساوية وعدالة حاضرة ووطن تصان فيه كرامة المواطن بلا استثناء لأنه وطن الجميع؟

وفيما نحن نسعى لذلك جهارا في نضال سلمي ولم نتجاوز حدود الشريعة والدستور والقانون بل والأعراف وحتى في الفضيلة، نجد مع ذلك فوارق بين الشمال والجنوب والجنوب والجنوب! والسيئ الأسوأ أن تلك الفوارق والمفارقات شملت حتى منظمات المجتمع المدني الخاصة بحقوق الانسان تحديدا، وفي إطار الوطن الواحد.

وبذلك نخلص من هذا الملخص إلى أن لدينا بالفعل قضية في الجنوب أو قضية جنوبية وليس بالضرورة أن تكون هذه القضية خاصة بأهل الجنوب جميعا، لأننا في الجنوب ضد بعضنا البعض بضراوة أكبر وأشد (أخشى أن أفند التسمية فتحسب ضدي وضد ثوابتي الوطنية ووطنيتي وانتمائي له دون سواه).

نحن نأبى أن يكون هدفنا من تقديم هذا الملخص هو إقامة مزيد من البغض لنا أو الحقد علينا، ولكنا نريد لفت الانتباه إلى ما آلت إليه القيم والأخلاق في إطار الثوابت الوطنية، فلا فائدة من التصنيف ذاك خائن وهذا وطني، لا فائدة من التفريق بين الجنوب والشمال والجنوب والجنوب، لا فائدة من الاعتقالات والاختطافات والاغتيالات وتلفيق التهم، لا فائدة من إطلاق خطابة وتصرفات الترهيب والترغيب والرثاء والنحيب على أمجاد وأخلاق الماضي البعيد البعيد من فوق منابر الإعلام والمؤسسات الدينية عن الفضيلة، الأمر الذي يعرف الجميع مدى تهاوي مصداقيته لأننا لا نستطيع العودة إليها أو استعادتها في ظل ذلك الرعب والعنف والفساد؟

فالذي حدث ويحدث في اليمن هو أخطر ما مر بها منذ عصور طويلة، ونحن لسنا مع الذين يزعمون أننا نعيش ثقافة العنف أو ثقافة الغدر، أو ثقافة البلطجة، حتى وإن كانت موجودة، إننا نعيش ثقافة الغش، ثقافة الكذب، ثقافة الكسل والاعتمادية واللامبالاة، ثقافة الخوف من قول الحق والاستسلام للظلم، ثقافة البقاء للأقوى نفوذاً، ثقافة الدسائس والفتنة، ثقافة أنا ومن بعدي الطوفان، ثقافة الفوارق والطبقات والمناطقية والطائفية.. وإلخ. ولأنها ثقافات أكثر سلبية فهي أسهل انتشارا، والخطر الحقيقي يكمن في هذا التدهور الأخلاقي الذي ستنتقل عدواه للأجيال القادمة، ويحدث ذلك حين لا تكون المواطنة متساوية وتكون العدالة غائبة والثوابت الوطنية خاصة بالبعض ومستثنية البعض ونافية البعض، ودلالة أخرى أخطر من العنف والسلاح، والاعتداء على الأمهات، وعقوق الوالدين، والاغتصابات، والقتل.. وهلم جرا.. هو أن مصدر فساد القيم وانحلال الأخلاق هو من كان منوطا به إرساء القيم والمتمثل هنا بمنظومة النظام والقانون الذي فقد سيادته، والقضاء الذي فقد هيبته إلا على الضعفاء والناس في المناطق التي تعودت على المدنية وليس لدى أهلها قبيلة، والحديث عن الفساد والرشوة، واستغلال النفوذ ونهب الثروات هو حديث عما آلت إليه الأخلاق أساسا.. وعندما يدخل الانسان في الحديث من باب الأخلاق يجد نفسه في ملعب السياسة، والحضارة والمستقبل جميعا، مجبرا مضطرا ليس لأنه سياسي وإنما وطني! لهذا أصبح لدينا ملف (أنا وأقراني من نساء الجنوب ممن لا شأن لهم بالسياسة).

فهل يا ترى إزالة الفوارق بين الناس والمطالبة بالحقوق المشمولة بالمواطنة المتساوية وسيادة القانون واستقلالية القضاء وتأسيس المنظمات واللقاء في التجمعات والمنتديات والملتقيات لمناقشة مستقبل هذا الوطن والأجيال القادمة فيه.. هي التي تضر بمصلحة الوطن؟ إذن فقدان وانعدام كل ذلك ماذا يسمى؟ وماذا يكون؟ فهل الفساد والرشوة واستغلال النفوذ، وسلب الحقوق، ونهب الثروة والخيرات، وعدم المساواة والإنصاف، وغياب العدالة، وامتهان عزة الانسان وكرامته.. وهلم جرا من الثوابت الوطنية والانتماء إليه؟ هل هذه المنظومة الأخلاقية للثوابت الوطنية هي التي ستحافظ على الوطن وستجعلنا وحدويين؟ نحن في حاجة إذا إلى تعريف جديد للأخلاق التي هي أسس الثوابت الوطنية بقدر ما نحن في حاجة إلى اكتساب وتخليق أخلاق جديدة تناسب العصر دون التصنيف فيما بين الجنوب والشمال والجنوب والجنوب، دون التفرقة والتمييز فيما بيننا وبينهم وبينكم، دون الترغيب والترهيب والتهديد، دون الاعتقالات، دون الاتهامات في أحكام جاهزة مسبقة ومغلفة؟ نحن بحاجة لمعرفة هذا الوطن؟ والمعرفة هي صورة نحتاجها لهذا الوطن بقدرما نتصور أنها لا تكفي وقد يساء استعمالها أيضا.

حرمت من الماء والكهرباء والصحة والتعليم

وديان (حلية حالمين) تحولت إلى مقالب للنفايات

■ فؤاد مسعد

المخلفات القادمة بكميات كبيرة من الضالع والحبيلين يتم تفريغها في الوديان القريبة من قرى حلية حالمين فتلوثت التربة وأفسدت نهرا موسميا صغيرا يمر بين القرى.. يعني أن المواطنين هناك خسروا بيئة كانت نظيفة مثلما خسروا من بينهم شهداء وجرحى في حرب صعدة الخاسرة، لكن السلطة استكثرت عليهم حتى وحدة صحية أو فصلاً دراسياً يتعلم فيه أبناؤهم. إضافة إلى أنهم حرموا من الكهرباء التي تمر شامخة فوق منازلهم غير مكترثة بآلاف المواطنين.

ذلك باختصار شديد موجز لأهم فصول المعاناة التي يعيشها أهالي قرى (حلية) الواقعة على الخط الرئيسي بين الضالع والحبيلين عاصمة ردفان، وهي عبارة عن ست قرى صغيرة (الجائف، الركيب، الوجئة، جول مسياقة، ريسان، وصفى حلية) تتبع إداريا مديرية حالمين بمحافظة لحج.

حلية.. اسم يحمل باللهجة العامية معاني الجمال و(الحلا) فهي بالطبع كذلك ربما للطبيعة الخلابة التي تمتاز بها المنطقة حيث الماء والخضرة يمتدان في الوديان الفسيحة خصوصا مع موسم الأمطار، كما توجد فيها الخضروات والبقوليات التي تمتاز المنطقة بزراعتها ويقصدها الناس من كل مكان.

كل ما فيها من جمال هو طبيعي محض، ولا توجد بصمة واحدة فيها للحكومة غير خط الإسفلت الرئيسي الذي يقطع الوادي، وما عدا ذلك فلا يوجد غير العبث الرسمي للمخلفات وعوادم اللحوم والأسماك وتفريغ مياه الصرف الصحي القادمة من الضالع والحبيلين، والتي يتم تفريغها بطريقة مقززة في وسط تلك الوديان الخضراء الجميلة على جانبي الخط. ونتيجة لذلك فقد تلوثت البيئة ومياه الشرب حتى إن نهرا صغيرا بفعل المخلفات هجره الأهالي وما عادوا ينتفعون منه بعدما صارت مياهه تتسبب بالفطريات والتحسس لمن يستخدمه.

الماء الجاري في الوادي الأخضر صار ملوثا وغير صالح حتى لغسل الملابس وشرب الحيوانات في مشهد يبعث على الحزن والحسرة وشدة الألم، يشكو الأهالي من تحول وديانهم الخضراء إلى مجمع للنفايات القادمة من الشمال (الضالع) والجنوب (الحبيلين)، كما يشكون من الاعتداء السافر على مصادر المياه العذبة والوحيدة لديهم حيث نجم عن ذلك حرمانهم من مياه الشرب التي كان يزودهم بها النهر الذي كان يشكل لهم الملاذ الأخير سيما بعدما تقرر حرمانهم من أي مشروع حكومي يمدهم بالماء الصالح للشرب.

المعاناة والألم والشكوى تجدها مرسومة على وجوه الأهالي الموزعين بين القرى والوديان التي كانت خضراء، يبوحون بما يقاسون من المعاناة التي تتوالى عليهم صورها المتعددة والتي لم تترك لهم فرصة يلتقطون بها أنفاسهم، لسنا ذلك من خلال إجابة أحدهم (الحاج غالب حسين الأغبر) وهو يروي لنا مأساة المخلفات القادمة إليهم بتواطؤ رسمي من مناطق الجوار، (وظلم ذوي القربى أشد مضاضة). وعن الأمراض التي نجمت عن تلوث البيئة يتحدث آخر قائلا: إن البعوض المتكاثر على أكوام المخلفات قد عرض السكان للإصابة بالملاريا، ويمكن ملاحظة ذلك في تورم وجه الطفل إسماعيل محمد ناجي (10 سنوات).

حرمان المنطقة من الكهرباء مشكلة أخرى في مسلسل طويل من المشاكل التي تعين على أهالي حلية العيش وسط أحداثها الناضحة بالألم، يقول الأهالي إنهم يناضلون منذ سنين للحصول عليها، وقد تسنى لهم الحصول على مذكرات عديدة كما حصلوا على توجيهات شتى من وزارة الكهرباء والمحافظين المتعاقبين على محافظة لحج والسلطة المحلية في المديرية بل وحتى توجيهات عسكرية دخلت على الخط ومنها توجيه العميد علي محسن صالح الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية، الموجه إلى وزير الكهرباء عام 99م.. إلا أنها جميعا ذهبت مع الريح لتبقى القرى وحيدة وسط الظلام الدامس، وتمر الأسلاك فوق رؤوس الأهالي الذين صاروا كما مساكنهم دليلا آخر على أنهم أدرجوا في كشوف النسيان والإهمال الرسميين.

العقيد ثابت ناجي البشيري ضمن اللواء 103، أحد جرحى حرب صعدة الرابعة، مصاب بجلطة، قال لـ"النداء": منذ عام 90م ونحن نتابع الجهات الرسمية بشأن التيار الكهربائي، ونؤكد لهم أن مطلبنا مشروع كون الأعمدة الكهربائية أقيمت على أراضينا، ولا نريد أن نسلك سلوكا عنيفا للضغط من أجل الاستجابة كأن نقوم بعملية تقطع، فنحن في هذه القرى في السلك العسكري فقط، وما زلنا نأمل من الجهات الرسمية تلبية مطالبنا ومدنا بالتيار الكهربائي، فلقد وصل التيار الى أقصى مديرية حالمين وتم تجاهل قرانا.

ويضيف العقيد ثابت: وجودنا على جانبي الخط الرئيس يمثل حزام أمان للطريق، ومدنا بالتيار بقدر ما هو حق لنا هو أيضا عامل لمزيد من الأمان للطريق والمسافرين.

شباب آخرون جرحوا في حرب صعدة، كما سقط منهم بعض الشباب ومنهم عبدالناصر عبدالكريم البشيري الذي استشهد في ريعان شبابه. عبدالحكيم البشيري ومختار احمد سلمان جرحا في صعدة أيضا. كل هذه التضحيات من قبل أبناء المنطقة الذين تفانوا في تقديم الواجب وخدمة الوطن، إلا أن الحكومة لم تكترث والتضحيات لم تشفع لهم في الحصول على لفتة إنسانية ترد الجميل من السلطة، مع العلم أنهم لا يريدون من حكومتهم الموقرة غير وحدة صحية أو حتى مدرسة ابتدائية يتعلم فيها أبناؤهم وبناتهم الذين يقطعون بضعة كيلومترات مشيا على الأقدام للوصول إلى المدرسة في حبيل ريدة.. قال المواطن البشيري إن التلاميذ الصغار في الصفوف الأولى يصعب عليهم تحمل مسافة ساعة تحت حر الشمس وهم يحملون حقائبهم.

وأخيرا.. من هنا من (حلية) حالمين ردفان مر ويمر المسافرون كل لحظة.. مر القادة والمسؤولون كبارا وصغارا.. مر خط الإسفلت.. مر التيار الكهربائي أيضا.. لكن لا يبدو أن احد العابرين أحس بمعاناتها أو شعر بمرارة الشكوى المتصاعدة من أبنائها، أو التفت ليرى العبث الجاري على ربوعها أو التلوث المنصب على بيئتها.. قرى (حلية) تصرخ بألم.. أن ارفعوا عنها وحشة الظلام.. كفوا عن ودياني ومائها وتربتها أذاكم.. هل من مجيب؟

عدن شعلة رياضية في رمضان

دورة المريسي الرمضانية... ماذا حل بها؟

يماني تفرغ لالتقاط الصور، وفرع اتحاد الكرة اكتفى بـ«الخراج».. و"راعي لي باجي لك"

■ فرحان المنتصر

عن غيرها من محافظات وطن 22مايو تفردت عدن خلال السنوات الأولى من عمر الوحدة وحتى سنوات قليلة خلت بإقامة دورة رياضية رمضانية شاملة لعدد كبير من الألعاب التي تمارس في بلادنا، حيث كانت بطولة كأس الفقيد علي محسن المريسي لكرة القدم هي عمادها من حيث قوتها وأهميتها ونوع وعدد الفرق المشاركة فيها، وقد كانت الدورة الرمضانية التي تضم أنشطة مختلفة تجعل من ليالي الشهر الفضيل مساحة حرة للمتابعة الرياضية كل بحسب عشقه وميوله وعلى مختلف الملاعب والساحات الرياضية للأندية وفي الحبيشي والصالة المغلقة اليتيمة في المحافظة كأمر اعتادت عليه المحافظة وأهلها والقادمون إليها من عموم محافظات الوطن.

نعم دورة رياضية شاملة أو هكذا تم الاتفاق على تسميتها دأب على دعمها وتنفيذها من جلسوا على كرسي الصدارة في مكتب الشباب والرياضة أكان في زمن الوكيل احمد الضلاعي او حتى خلفه المدير حسين النجاشي، لكنها ما لبثت ان تلاشت وأخذت طريقها الى الاضمحلال في عهد من خلفهما أكان القباطي او اليماني، وأصبحت عدن اليوم تشهد نشاطا رياضيا يقوم بجهود ذاتية لفروع بعض الألعاب، ويحضرها مكتب الشباب والرياضة فقط لأخذ صورة للإعلام لا نجدها حلوة لأنها خالية من أي دور ومن أي فعل او مساهمة ايجابية في هذا الحراك الذي يعتمد على الجهود الذاتية، ولذلك فإنه يأخذ طابع ما قل ودل او يستسهل الأمر، فنحن نشاهد أن الأندية التي حرصت على سلق نشاطها الرمضاني بالخماسي واقتصرت مأدبتها الرياضية في كثير من الألعاب هذه السنة على عدد محدود من الأندية وفي عدد محدد من الأيام لان تخصص "الشحت" الدعم الذي تحصل عليه من هنا او هناك (ليس من ضمنهم مكتب الشباب والرياضة بكل تاكيد) لا يفي بالغرض، لذا فإن الشكل بقي -أي شكل الحراك الرياضي العدني - لكن المضمون انتهى فلم تعد دورة متكاملة من كل الجوانب لأننا صرنا نسمع عن بطولات تقام في ساعات بل وربما أقل، ولم نعد نتابع تلك المسابقات المتعددة للفرق والفئات العمرية خصوصا في ألعاب جماعية هامة مثل الكرة الطائرة والسلة وتنس الطاولة، والسبب هو غياب دور المكتب وضعف حيلة الفرع وتجاهل الاتحادات العامة المنطلق من تجاهل وزارة الشباب والرياضة لدورها المنتظر في دعم النشاط الرياضي العام والرمضاني بشكل خاص.

والكلام هنا عن الدور الغائب لمكتب الشباب والرياضة بعدن، لا يأتي من باب التجني او كيل التهم، ولكن من منطلق أن للمكتب مصادر كان يمكن من خلالها دعم مثل هذه المناشط، أبرزها إيجارات الصالة "صالة أفراح صيرة"، كما أنه لمكتب ممثلا بمديره قادر على استخراج مخصصات من قيادة المحافظة ولديه إمكانية للبحث مع رجال المال عن دعم لهذه المناشط التي تلعب دورا كبيرا في شغل أوقات الشباب والرياضيين خلال ليالي الشهر الفضيل، لكن المكتب بدلا من ذلك أي من الدعم المباشر يبدو انه قد فضل الاستسهال والركون الى الظهور بصورة المشرف الذي يمنح صك الموافقة على مثل هذه البطولات لتقام على ملاعب وصالات الشباب التي بنتها الدولة لمثل هذه الأغراض وليته يمنح الموافقة بسهولة وبدون عناء، لكنه في أحيان كثيرة يقف حجر عثرة أمام هذه المناشط مثلما حدث وعرقل انطلاقة بطولة الفقيد المريسي، وأغلق الأبواب أمام الفرق واللاعبين رغم أن محافظ عدن كان قد وجه بإقامة البطولة على معشب ملعب 22مايو بعد ان مرت السنوات والحديث يتكرر دون فائدة عن ترميم ملعب الشهيد الحبيشي الذي افتقدته الجماهير كثيرا وخسرته بطولة الفقيد علي محسن المريسي كملعب له خصوصيته في منح الأحداث الرياضية مزيدا من التالق الحميمي لأسباب تاريخية ونفسية يدركها فقط من أحب الرياضة وعايشها في أحسن مراحلها في عدن.

وبما أن الدور السلبي لمكتب الشباب والرياضة في عدن هو أوضح من أن يوضح حتى وإن تعالت أصوات لتقول غير ذلك تزلفاً، تبقى عدن هي الرائدة في الرياضة اليمنية عامة والرمضانية خاصة، وإن كان ذلك يتم اليوم بجهود شخصية فردية لبعض الجهات والأندية والفروع والمؤسسات، وهنا أرى انه لابد من الإشارة الى الدور الذي لعبه المحافظ الدكتور عدنان الجفري في الانتصار لبطولة الفقيد علي محسن المريسي من خلال ضمان إقامتها على ملعب 22مايو بعدن وإنقاذها من الإلغاء بعد ان استحال أمر تنظيمها على ملعب الحبيشي بسبب عطب الإضاءة. مع يقيننا أن دور المحافظ يجب ان يكون اكبر من ذلك من خلال توفير الدعم لدورة رياضية كاملة، لكن عذره انه حديث في المنصب وان مدير المكتب لم يرفع اليه أي تصور بذلك كما كان يفعل أسلافه مع أسلاف المحافظ. كما انه لابد من الإشادة بدور داعم البطولة "السنابل". غير أن العتب معظمه يقع على فرع اتحاد الكرة بعدن الذي نام عاماً كاملاً وأفاق في آخر ليلة من شعبان ليصرح ان البطولة ستقام برعاية السنابل من قبل أن يتواصل مع السنابل.. تصوروا هذا بكل بلادة يتعامل الفرع مع البطولة ومع راعيها. والأمر من ذلك ان الفرع لا يفكر بالبطولة ونجاحها بل يفكر بـ(الخراج) من هذه البطولة من خلال حشر أسماء كثيرة لفرق في البطولة حتى يضمن جدولاً متخماً بالمباريات يتم من خلاله استخراج المخصص، وبعد ذلك من غير المهم أن تحضر كل تلك الفرق وأن تلعب كل تلك المباريات، المهم أن المخصص يصرف من الراعي وبعدين "راعي لي باجي لك"، وطز في البطولة ونجاحها وتواصلها.

هذا غيض من فيض رياضة عدن التي اشتعلت قناديلها الخاصة وأنارت ليل رمضان بحراك رياضي متعدد تصدى له هذه المرة في الطائرة والسلة وخماسي العولقي والشطرنج مجلس تنسيق الأندية برئاسة حسن سعيد وفي خماسي الشركات البنك الأهلي وفي المريسي السنابل، بينما اكتفى مكتب الشباب والرياضة بالدور السلبي والبحث عن مكان للصورة في هذه البطولات.

عباد والأهجري... على مين تلعبها؟

منذ اللحظات التي سبقت سفر بعثتنا الرياضة الى أولمبياد بكين وبعد ما أحرزته من إخفاق - كعادتنا- وحتى اللحظة وقياداتنا الرياضية تتلاعب بمشاعر الجماهير الرياضية دون أدنى إحساس بالمسؤولية او شعور بالتقصير تجاه الاولمبياد، من حيث الاستعداد الجيد والإعداد المنهجي للاعبين المشاركين.. فالقيادات الرياضية تمارس (سلق البيض) علناً وعلى رؤوس المغلوبين على أمرهم - الغالبية العظمى - في محاولة لتبرير الإخفاق وإلقاء المسؤولية على الآخر المجهول.. وفي نهاية المطاف يعود كل منهم الى كرسيه الوثير ليمارس سياسة إنتاج الفشل والتخطيط له مجدداً.. لأننا بعيدون كل البعد عن مبدأ الحساب والعقاب، وإلا لتمت مساءلة وزير الشباب والرياضة ورئيس وأمين عام اللجنة الاولمبية، كونهم المسؤولين المباشرين عما حدث وما سيحدث مستقبلاً.

في الأيام القليلة الماضية خرج علينا وزير الشباب والرياضة وأمين عام اللجنة الاولمبية اليمنية بكلام متناقض كما هو التناقض والتضارب في مهامهما.. الوزير كان يتحدث لصحيفة "الرياضة" في عددها الصادر يوم الأحد 7 سبتمبر، والأمين العام لصحيفة "المصدر" الصادرة يوم الثلاثاء 16 سبتمبر.. وقد اقتبسنا قليلا مما قالاه يبين ما يعيشانه من تناقض عكس نفسه بالتاكيد على مستوى العمل الرياضي والاولمبي.

مع التاكيد أن كلامهما كان رداً على أسئلة حول علاقة الوزارة باللجنة الاولمبية.. وهاكم ما قالاه ولكم الحكم في النهاية.

الوزير حمود عباد قال: "لا يوجد صدام ولا يمكن ان يحدث لأننا في شراكة مع اللجنة الاولمبية، وأؤكد أن أمين عام اللجنة الأخ محمد الأهجري يعرف تماماً الدور الشخصي الذي قمت به لتوفير الموازنة المطلوبة من وزارة المالية.. لقد تحولت الى مندوب للجنة الاولمبية لدى وزارة المالية لاستخراج المبلغ الذي غطى هذه المشاركة. وفقاً لخطتهم، وأحياناً الإعلام يضخم تصريحات الأهجري".

بينما جاء رد محمد الأهجري الأمين العام للجنة الاولمبية اليمنية:

"علاقة اللجنة بوزارة الشباب والرياضة يشوبها بعض سوء الفهم". ونصح الاهجري لما من شأنه خلق علاقة جيدة مع الوزارة بأن "تمارس كل جهة اختصاصاتها بروح من التفاهم والتعاون والتنسيق والابتعاد عن سماع الأصوات النشاز التي أوصلت الأمر الى هذه الحال".

انتهى كلامهما... وبدورنا نصيح: على مين تلعبها؟

الناشئون في تركيا والشباب في المجر والكبار في انتظار موريس

تستعد منتخباتنا الثلاثة لكرة القدم (ناشئين، شباب، كبار) للاستحقاقات القادمة بإقامة عدد من المعسكرات الداخلية والخارجية والتي تهدف الى رفع مستوى اللاعبين وإقامة عدد من المباريات الودية للوصول الى التشكيلة النهائية.

فمنتخب الناشئين الذي يستعد للمشاركة في نهائيات كاس أسيا للناشئين، والتي ستقام في أوزبكستان خلال الفترة 4-19اكتوبر القادم، وقد أوقعته القرعة في المجموعة الرابعة الى جانب منتخبات الإمارات، ماليزيا، واليابان، غادر الى اسطنبول التركية لإقامة معسكر لمدة عشرة أيام بقيادة مدربه الوطني سامي نعاش.

منتخب الشباب هو الآخر طارت بعثته الى العاصمة المجرية بودابست في إطار معسكر خارجي بقيادة مدربه الوطني عبدالله فضيل استعداداً لنهائيات كاس آسيا للشباب تحت سن 19 سنة والتي تنطلق مبارياتها في العاشر من نوفمبر القادم وتستضيفها المملكة العربية السعودية. ويلعب منتخب الشباب في المجموعة الاولى الى جانب منتخبات اليابان، السعودية وإيران.

بينما يستعد الناشئون والشباب في ظل استقرار فني وإداري، نجد منتخبنا الاول يتخبط في إطار معسكره الإعدادي الداخلي في صنعاء استعدادا للاستحقاقات القادمة أقربها دورة الخليج مطلع العام القادم في سلطنة عمان. اللاعبون معسكرون في ظل غياب المدرب البرتغالي (موريس) الذي كان اتحاد الكرة أعلن عن الاتفاق معه والتوقيع المبدئي قبل عدة أسابيع بعد وصول المدرب الى اليمن دون الاعلان عن تفاصيل العقد من حيث المقدم والراتب وبقية الامتيازات الاخرى، لكن سفره بغرض إحضار عائلته وتاخره عن موعد العودة جعل اتحاد الكرة يكلف حمزة الجمل مساعد المدرب السابق للمنتخب (محسن صالح) للقيام بمهمة الاشراف على معسكر المنتخب حتى عودة موريس. الامر الذي يخلق ضبابية حول مستقبل المنتخب وقدرته على تقديم أداء مشرف في بطولة الخليج القادمة والتي لا تفصلنا عنها سوى شهور ثلاثة.

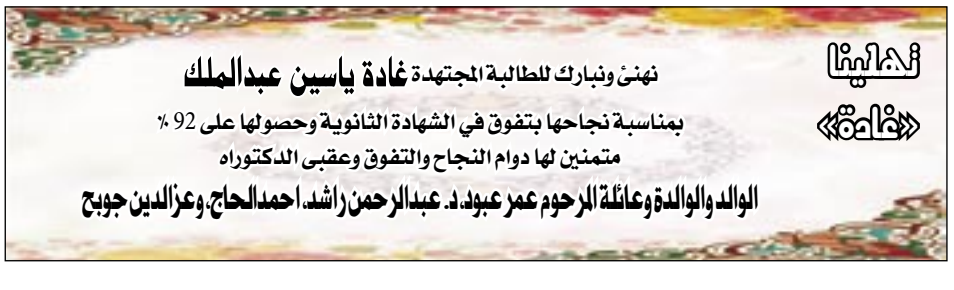

اخلاقيات العمل الصحفي في التعاطي مع القضايا غير الاخلاقية *

عبدالباري طاهر

يثير العنوان أكثر من اشكالية بين الحرية والمسؤولية، وبين القيم والتقاليد المختلفة والمتنوعة من عصر لعصر ومن أمة لأخرى، بين ارادة الحرية والقيود المفروضة. وطالما والامر محصور في قضية الانتهاكات الجنسية فسنحصر التناول حولها.

يسود العقل المتخلف رؤية تقليدية ومحافظة ترى أن غض الطرف وإسدال الستار على الجرائم والفضائح والانتهاكات، الجنسية خصوصاً، هي الفضيلة كل الفضيلة؛ فالله «يحب الستر». ومثل هذه الرؤية لم تكن صائبة في الماضي أما في عصرنا الراهن فمستحيلة لماذا؟

لا شك أن الثورة التكنولوجية والمعلوماتية قد اكتسحت العالم. «الثورة الثالثة».

يقول ميلل إن الكمبيوتر، المتميز بشراهته التي لا تشبع للمعلومات، وقدرته على عدم الخطأ أو امكانية نسيان أي شيء، قد يصبح القلب النابض لنظام رقابة فعال يحول مجتمعنا إلى عالم شفاف ترقد فيه بيوتنا ومعلوماتنا المالية، واجتماعاتنا وحالتنا العقلية والنفسية والجسمانية كذلك، عارية تماماً مكشوفة أمام أي مشاهد.

لقد ذابت الحدود بين ما هو عام وما هو خاص، بين القضايا القومية والاسرار الشخصة. وأصبحت فكرة أن الحرمات الخاصة للفرد هي لب الديمقراطية مطروحة للجدل. وبعد أن استطاعت الوسائل التكنولوجية اقتحام مجال الحياة الخاصة لكل منا، وجدنا أن قضايا كانت حتى الامس القريب تعتبر سر الاسرار ومن أدق الخبايا الشخصية، مثل الخلافات الزوجية، أو العقد الجنسية ومصاعبها وخلافات الزوج والزوجة حولها الصحف صارت مطروحة للنقاش العلني عبر شاشات التلفزيون، أو على صفحات، دون أدنى إحساس بالخجل في المجتمع الحديث («دراسات اعلامية» العدد 93) يحدث كل ذلك بفعل التقدم التكنولوجي المسيطر على كل دقائق الحياة، خاصة في الغرب الصناعي، والذي عكس تأثيراته وبدرجات متفاوتة على باقي اجزاء العالم بعد أن أصبح وحدة مترابطة أيضاً بفضل التقدم التقني لوسائل الاتصال والاعلام والمواصلات في عالم أصبح يوصف بأنه القرية الالكترونية. وقد حدث كل ذلك رغماً عن التشريعات والقوانين التي تنص على حماية الحريات العامة والخاصة، وبالذات الحرمات الشخصية، ورغماً عن الاعلان العالمي لحقوق الانسان. (مرجع سبقت الاشارة إليه).

ولعل فضيحة: مونيكا/ كلينتون، ومأساة الاميرة ديانا، تكشفان أن الاسرار الخاصة والخاصة جداً أصبحت علنية ومكشوفة حتى في بلدان متخلفة، وتعالج التشريعات والقوانين في البلدان المتطورة، كامريكا وبريطانيا وقبلهما فرنسا، هذه القضايا، ولا شك أن التشريعات حول هذه القضايا يختلف في هذه البلدان المتقدمة جداً، كما أنها أيضاً غالباً ما تخضع للتجديد والتحديث استجابة للتطورات الكبيرة التي تشهدها.

فضيحة مونيكا/ كلينتون تؤكد أهمية الحرية وقوة الصحافة التي استطاعت كشف الفضيحة التي هزت أركان البيت الأبيض، ووضعت أقوى رئيس لأكبر دولة في العالم تحت طائلة المساءلة، وأخرجت حزبه من الحكم رغم الانجازات الكبيرة التي حققها.

تنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على الآتي:

1 – لكل انسان الحق في اعتناق الآراء دون أن يتعرض له أحد.

2 – لكل انسان الحق في التعبير، وحرية طلب جميع أنواع المعلومات والافكار، وتلقيها وإذاعتها دون أي حدود بالقول والكتابة أو الطباعة أو الفن أو أي وسيلة أخرى يراها.

3 – ينطوي استعمال الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة على واجبات ومسؤوليات خاصة يجوز لذلك اخضاعه لبعض القيود طبقاً لنص محدد في القوانين لتأمين الآتي:

أ- احترام حقوق الغير وسمعتهم.

ب- حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

الفصل التعسفي بين الحرية والمسؤولية، والخلط العام بين الحرية والفوضى والاساءة إلى الحرية باسمها، هي المسؤولية عن تشويه الحرية تمهيداً لقمعها. «إن حريتك تنتهي حيث يبدأ أنفي» كما يقول فلاسفة الانوار، ولا بد من التمييز بين حرية الرأي والتعبير والاساءة والقذف والتشهير، ولا علاقة بينهما بحال.

هناك صحف تقذف المحصنات، وتنتهك الاعراض، وتسيء إلى المرأة والطفل، وتمول من المال العام، ولا تنصاع لأحكام القضاء، على سبيل المثال: قضية الصحفية سامية الاغبري وصحيفة «الدستور».

تكاد أن تجمع كل القوانين والتشريعات في مختلف أنحاء العالم على قدسية وحرمة الحياة الخاصة، وبالاخص للاطفال والنساء، المحتاجين أكثر للحماية، والاعلان العالمي لحقوق الانسان –كما أسلفت– والعهدان الدوليان ينصان على توفير مثل هذه الحماية.

وقد تعرض مشروع ميثاق الشرف الاعلامي العربي المقدم من اللجنة الدائمة للاعلام بالجامعة العربية عام 2001 على: «الامتناع عن وصف الجرائم بكافة اشكالها وصورها بطريقة تغري بارتكابها، أو تنطوي على اضفاء البطولة على الجريمة ومرتكبيها والمحفزين عليها أو المروجين لها فرصة استخدام وسائل الاعلام منبراً لهم» (المادة الحادية عشرة)، وتنص المادة الـ16 على «الحرص على حماية الاطفال والاحداث من المواد الاعلامية التي تتضمن مشاهد عنف أو أنماطاً سلوكية غير سوية تتناقض مع القيم النبيلة».

كما تنص المادة الحادية والعشرون على «عدم الخلط بين المواد الاعلامية والمواد الاعلانية، والتزام المواد الاعلانية بأخلاقية المجتمع العربي، وعدم استغلال الطفل والمرأة في الحملات الاعلانية بشكل يسيء لهما».

لا ينبغي التبرير للإساءة أو القذف والتشهير بأي شكل أو صورة، ولكن السلطات القامعة غالباً ما تتخذ من التشهير والقذف الذي تمارسه هي أو الصحف المحسوبة عليها ذريعة أو مبررا للمزيد من قمع الحريات العامة، والتضييق على الهامش الديمقراطي، ومصادرة حرية الرأي والتعبير، وتحديداً الحريات الصحفية.

والحقيقة أن انفجار ثورة المعلومات، وحرية تدفقها خصوصاً بفضل تكنولوجيا الاتصال الحديثة في العالم كله قد أثار ضرورة إعادة التوازن بين حرية الصحافة وحرية تدفقها وبين المسؤولية المهنية والاجتماعية للصحفي من جهة، وضرورة وضع حدود قانونية جديدة لضمان حرية الصحافة من جهة أخرى، وحماية الحياة الشخصية للمواطنين من جهة ثالثة، عبر مواثيق الشرف الصحفية أساساً. («دراسات اعلامية» العدد 81 اكتوبر/ سبتمبر).

والواقع أن كثرة القوانين والتشريعات وحتى مواثيق الشرف ولجان التأديب الصحفية لا تفيد، بل ولا تخدم حرية الرأي والتعبير. يقال دائماً أن أمراض الديمقراطية لا تعالج إلا بالمزيد من الديمقراطية. ويقيناً فإن متانة الحريات العامة والديمقراطية، وتقوية الرأي العام المؤزر بحرية الرأي والتعبير، هي الضمانة الاكيدة للقضاء على التجاوزات، وعدم احترام حرية الغير أو المس بخصوصية الآخرين.

تتخذ السلطات القامعة من القوانين والتشريعات عصا غليظة لكبت الحريات ومصادرة الحق. ولا يمكن ازدهار الفساد والعنف والارهاب، خصوصاً ضد المرأة والطفل، الا في ظل الانظمة الدكتاتورية والشمولية. حرية الكلمة والرأي هي السلاح الأمن للتصدي لقول الانتقاص من حق المرأة، والاساءة إلى الاطفال سواء بالتجارة أو العنف أو العمالة أو الدفع للتسول. بين انطلاق الحرية والضبط الاخلاقي أن الحرية هي القوة تمنحنا القدرة على مواجهة الظلم والطغيان والقهر، وغيابها يعني الاستسلام أو الموت. وهناك ترابط عميق بين حرية الصحافة وحقوق الانسان. فحرية الصحافة هي التي تكشف الانسان، وبالاخص المرأة. كما أنها الوسيلة المثلى لنقد وفضح الغبن الاجتماعي، وانتهاك الدستور، والتلاعب بالقوانين، والعبث بالمال العام.

وتشير دراسة أعدتها اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية باليونسكو إلى أهمية التوازن بين الحرية والمسؤولية الاخلاقية، وهل يمكن أن ينعكس على المستوى الدولي. إنه مع موازنة مزايا إتاحة الفرصة للتعرف على الاعلام الشعبي المعلوم ترتفع الاصوات في كل مكان من الشباب في فرنسا إلى الآباء في الفلبين، أو حتى المرشحين المحتملين لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية، معبرة عن قلقها الشديد من المد المتنامي للعنف الذي ليس له مبرر والجنس الصريح واللغة والصور الكريهة التي تنتج وتوزع اليوم. وأكثر ما يخشاه الجميع هو تأثير مثل هذه المادة على الاطفال عنفاً من جانب من سئوا. (راجع: «دراسات اعلامية»، العدد100 يوليو/ ديسمبر ٢٠٠٠) ويقول استرير لينجرين (إن اسوأ كلمة اعرفها هي عنف التسلية، وهي تعبيرنا السويدي عن العنف الروائي، أو عنف وسائل الاعلام، أن اولئك الذين في موقع يجعلهم يصنعون النقود من وسائل الاعلام من الواضح أنهم لا يرف لهم جفن لامكانية أن يصاب الف طفل بالأذى بسبب هذا العنف للتسلية. وأنا أتساءل عن عدد الاطفال حول العالم الذين غرست فيهم هذه الصور التي تعذبهم لدرجة الجنون كل ليلة، إنها فكرة مروعة، إنني أود أن ألتقط فرشاة– فرشاة نامة، وأن ألمس بها جبين هؤلاء الاطفال المعذبين، أمسح عنهم كل الصور المخيفة التي استوعبوها. («دراسات اعلامية»، العدد ١٠٠، مصدر سبقت الاشارة إليه).

الاغتصاب والاعتداءات الجنسية بحق الاطفال والنساء

من الخطورة بمكان الكشف عن هذه الجرائم البشعة خصوصاً في مجتمعات تقليدية. فالمجتمع التقليدي المحافظ يجري فيه التستر على جرائم من هذا اللون باسم المحافظة على القيم والاعراض وعدم اشاعة الفاحشة، والصحافة أو الصحفي الذي تقوم بالكشف عن وقائع من هذا النوع يصبح عرضة للمساءلة بل وربما للتنكيل. ولكن جرائم كهذه لا تجوز فيها الخفة وعدم الدقة، فهي مدمرة وكارثية، والافضل من تجاهلها أو التستر عليها أو الرعونة والخفة في كشفها، الشعور الانساني بخطورة هذه الجرائم على الاطفال والنساء المعتدى عليهن، واثر ذلك على أسرهن وبالتالي امتداد الاثر البالغ السوء على المجتمع ككل، وبل وعلى الانسانية في ظل الانترنت والقنوات عابراة القارات.

يشير الدكتور صلاح الدين حافظ، الامين العام لاتحاد الصحفيين العرب رئيس تحرير مجلة «دراسات اعلامية»، إلى قضية اتهام الصحافة البريطانية بالتسبب في مقتل الاميرة ديانا بسبب البحث عن مغامراتها ونشرها.

وملف قضية حرية الصحافة، وحرمة الحياة الخاصة مفتوح على مصراعيه بسبب أهمية تقنين العلاقة بين حرية الصحافة في أن تنشر ما تحصل عليه، خصوصاً إذا تعلق بالنجوم والمشاهير، إرضاء لنهم القراء.

وبين حق هؤلاء بل وجميع المواطنين في حماية حياتهم الخاصة واسرارهم الشخصية من الزيوع والانتشار والتداول بين العامة، عبر الصحف ووسائل الاعلام، وفي خضم كل ذلك انفجرت في مصر قضية اخلاقية أصدر النائب العام قراراً بحظر النشر عنها أثارت قدراً هائلاً من الجدل بعد أن توسعت بعض الصحف في نشرها بالصور والاسماء والوقائع التي تتناول نجومها. وثار السؤال من جديد: إلى أي مدى تمارس الصحافة حرية النشر في مثل هذه القضايا خصوصاً الاخلاقية؟ وهل لها حق نشر الاسماء المتورطة، واستقاء تفاصيل تورطها من جهات الضبط والتحقيق؟ وما هو رد الفعل إن حكم القضاء فيما بعد بالبراءة سواء لعدم وقوع الجريمة أصلاً، أم لعدم ثبوت الادلة، أو لبطلان إجراءات الضبط؟

ويؤكد الدكتور والخبير الاعلامي صلاح حافظ –ومعه حق– «أننا مع مبدأ أن الحرية مسؤولية، ومن مسؤولية حرية الصحافة عدم التورط أصلاً في كل ما يمس حرمة الحياة الخاصة كمبدأ. ثم عدم التزيد في نشر تفاصيل الفضائح والسقطات الاخلاقية، وقضايا الآداب، وجرائم الاحداث، ليس حماية لمرتكبيها ولا دفاعاً عن حياتهم وحرمتها الخاصة، ولكن حماية لقيم المجتمع وآدابه العامة واخلاقه القويمة، ويضيف: «واذا كانت هناك ضرورة في النشر، فهو يتم بعد صدور حكم قضائي نهائي وبات، حيث تصبح التهمة ثابتة عبر النظر أمام درجات القضاء المتدرجة. أما التسرع بالنشر عند الضبط أو من خلال محاضر التحقيق الاولية فهي مخاطرة غير محسوبة، توقع الصحف والصحيفة في جريمة التشهير والقذف، اذا ما صدرت احكام البراءة فيما بعد. ومن مصلحة الصحافة وصيانة لحريتها وحماية لمسؤوليتها أن تتجنب كل ذلك بإرادتها». («دراسات اعلامية» عدد ٨٩).

بعد مقتل ديانا أصدرت لجنة شكاوى الصحافة في بريطانيا، وهي هيئة مستقلة، ما أسمته بـ«ميثاق السلوك والممارسة في الصحافة» (يلتزم الصحفيون في معالجة قضايا حرمة الحياة الخاصة، دون أن يدعي أحد أن مثل هذا الميثاق الاختياري يشكل قيدا على حرية الصحافة).

تقول المبادئ الرئيسية للميثاق:

1 – أنه يجب على الصحف عدم نشر المواد المضللة والمشوهة، وغير الدقيقة، وإذا ما حدث فإنها مجبرة على نشر الرد وبالاعتذار أيضاً.

2 – لا تنشر مواد عن الحياة الشخصية للمواطنين بدون موافقتهم الصريحة، بما في ذلك استخدام عدسات مكبرة كتصوير مواطنين داخل منازلهم أو ممتلكاتهم الخاصة إلا إذا ثبت أن ذلك حدث للصالح العام.

3 – يمكن تعريف الممتلكات الخاصة بأنها: محل الاقامة متضمناً الحديقة أو المباني الملحقة وحجرات النوم في المنازل أوالفنادق، واماكن علاج المرضى.

4 – يجب على الصحفيين عدم الحصول على أو نشر أية مواد جرى استقاؤها باستخدام أجهزة تنصت سرية.

5 – لا يجب على الصحفيين استخدام الخدع والحيل، بما في ذلك ادعائهم أسماء أو شخصيات أو التخفي للحصول على معلومات أو صور.

6 – يجب على الصحفيين عدم الحصول على المعلومات من خلال المضايقات أو الابتزاز أو التهديد أو التخويف.

وقد اختص هذا الميثاق الاختياري قضيتي الاطفال والجرائم الجنسية والاخلاقية بجانب مهم من مدونة سلوك الصحفيين، فأكد على ضرورة عدم الاقتراب أو تصوير أطفال في مدرسة بدون الحصول على إذن مسبق، وعلى عدم إجراء تحقيقات أو حوارات مع الاطفال دون سن 16 سنة في موضوعات تتعلق بسعادة ورفاهية الطفل بدون إذن الوالدين، وعلى عدم تعريف الاطفال تحت السن نفسها التي يتورطون فيها بالجرائم الجنسية، وعلى عدم استخدام الاتصال الجنسي في مثل هذه الحالات.

ثم عاد فأكد على أن يجب على الصحافة عدم تعريف ضحايا الجرائم والاعتداءات الجنسية، أو نشر أية مواد تساعد على التعرف عليهم الا اذا كان هناك مبرر كاف.

وبصرف النظر عن حب النميمة، والنهم إلى الاثارة، الذي يحكم بعض الصحف وبعض قطاعات القراء، فإننا نعتقد أن إعمال مرجعية مبدأ أن حرية الصحافة مسؤولية، وأن تنشيط صحوة الضمير الاخلاقي والمهني، وأن الاسترشاد بما جاء في هذا الميثاق البريطاني، يساعد كثيراً في حماية الصحافة وحريتها وشرف كلمتها وجسامة مسؤوليتها من مخاطر الانزلاق، ومن مخاطر الاختراق، خصوصاً وأن الانزلاق والاختراق يضغطان الآن بقوة الترغيب والترهيب في وقت واحد على الصحافة والصحفيين في كل المجالات السياسية والفكرية المهنية والاخلاقية، الاجتماعية والمالية. «دراسات اعلامية»، العدد 89، مرجع سابق.

الحريات الصحفية وحقوق الانسان

هناك جدل تاريخي وترابط عميق بين الحريات الصحفية وحقوق الانسان، فهما مترافدان، ومتلازمان حد استحالة وجود حريات صحفية بدون احترام لحقوق الإنسان، واحترام حقوقه لا يعبر عنها الا بحرية الرأي والتعبير. «الحريات الصحفية».

لقد ترابطت قضية حقوق الانسان بقضية حرية الصحافة ترابطاً عضوياً منذ البداية، وشهدت القضيتان عبر عصور التاريخ نضالاً مشتركاً، وإن كان تحت مسميات أو أشكال مختلفة، ذلك أنهما كانتا وما زالتا تثيران أعمق ما في الانسان من اهتمام ومشاعر فكرية وروحية، وكانتا معا أخطر القضايا التي أثارت الضمير الانساني عبر العصور، وألهبت الصراعات، وأشعلت الثورات، وقلبت النظم مهما كانت قوتها وبطشها (احزان الصحافة، صلاح الدين حافظ).

والسبق الصحفي أصبح غير محدود أو مقيد بالجغرافيا والنظم السياسية والحدود القومية مهما تنوعت وتعددت، ولكنه مقيد بحرية ملتزمة بالضمير، وألاَّ تطال حريات وخصوصيات الآخرين، فالمادة الـ19 من الاعلان العالمي لحقوق الانسان تنص على أن «لكل فرد الحق في حرية الرأي والتعبير (وهذا يعني ضمنياً حقه في الحصانة من أجل آرائه) ولكل فرد الحق في البحث عن المعلومات والافكار ونشرها بأي وسيلة من وسائل التعبير، وبغض النظر عن أي حدود».

وهناك ترابط عميق ومتجدد بصورة مذهلة بين حرية وحق الاعلام وبين حرية الاتصال والحق في الحصول على المعلومات، وهو حق تكفله الشريعة الدولية والاعلانات العالمية ودساتير الدول المختلفة. فحقوق الانسان، بما فيها حقه في الاتصال والحصول على المعلومات بدون ضغوط أو قيود تتصاعد وتتجدد كل يوم مثلما تتصاعد وتتجدد احتياجاته المختلفة.

لا شك أن التقدم التكنولوجي قد افرز مخاطر على حرية البشر. ويشير الدكتور صلاح حافظ إلى بعض منها:

– انتهاك الحريات الخاصة، عن طريق اجهزة التنصت والتسجيل والتصوير الحديثة.

– اهتزاز الشخصية الانسانية عقلياً ونفسياً وجسدياً.

– قهر حقوق الانسان عن طريق القيود التي ابتدعتها الوسائل الالكترونية المعقدة.

– اختلال التوازن بشكل عام بين التقدم التكنولوجي والعلمي والمادي وبين التقدم الفكري والرقي الروحي والاخلاقي والحضاري للبشر.

وفي مواجهة هذه المخاطر الجسيمة الناتجة عن حالة التناقض الواضح بين التقدم التكنولوجي المكتسح، وبين الحريات العامة والخاصة المتقهقرة، شهدت سبعينات هذا القرن (الماضي) وثمانيناته موجة ضخمة من المطالبة بإنقاذ البشرية من كارثة محققة تقدم عليها بيديها، وتنساق إليها نتيجة ما افرزته عقولها من ثورة علمية وتكنولوجية. فتركزت هذ المطالب على تحقيق ثلاثة أشياء أساسية خلال عقود التنمية (تقرير اللجنة الدولية لحقوق الانسان التابعة للامم المتحدة مارس 1971):

أ- حماية حقوق الانسان في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية طبقاً للموارد القومية والمستويات العلمية والتكنولوجية.

ب- استغلال التقدم العلمي والتكنولوجي في تدعيم احترام حقوق الانسان وقيمه الاخلاقية والروحية.

جـ- خطر استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي في كبت الحريات الاساسية وتقييد الحقوق الديمقراطية.

واذن لا بد من تحديد الحريات الفردية، والحرمات الشخصية المعتدى عليها.

وقد حددت منظمات القوانين الدولية هذه الحقوق على النحو التالي:

يتمثل حق الفرد في أن يترك حراً لنفسه يعيش حياته في ظل الحماية ضد:

1 – التدخل في حياته الخاصة والعائلية والمنزلية.

2 – التدخل في تكامله الجسماني والعقلي أو حديثه عن مبادئه أو ثقافته.

3 – التهجم على شرفه وسمعته.

4 – كشف المواقف المحرجة غير الهامة في حياته الخاصة.

5 – استغلال اسمه أو شخصية شبيهة له.

6 – التجسس والتلصص والمراقبة.

7 – الرقابة على مراسلاته.

8 – الاستغلال السيئ لاتصالاته ومراسلاته التحريرية أو الشفهية.

٩–استغلال المعلومات الخاصة به من خلال ملف عمله أو مهنته.

10 – وضعه تحت أضواء مضللة وخادعة (وثائق مؤتمر منظمة القانونين الدوليين، استوكهولم، مايو 1967).

أن الاخطر من معدات التنصت والتجسس والتسمع التي صارت شائعة الاستعمال في ممارسة الرقابة على الحريات العامة والخاصة على السواء، هو اخطبوط جديد يتمثل ببساطة شديدة في استخدام المعدات التقنية الجديدة في انتهاك الجسد والعقل والاعصاب لانتزاع معلومات محددة أو اعترافات مطلوبة من الانسان. (احزان الصحافة مرجع سابق).

وقد نشأت خلافات شديدة في أكثر من مجتمع حول التناقض الظاهر على الاقل بين حرية البحث عن الافكار والوصول إلى المعلومات ونشرها وتوزيعها عبر وسائل الاتصال، خاصة الصحافة والاذاعة، وبين حق الافراد في صون حياتهم الشخصية، والتمتع بخصوصية لا يجوز التجرؤ عليها، أو كشف اسرارها.

في الاخير اشكر الزملاء في «سياج»، وتحديداً الزميل العزيز احمد القرشي على اهتمامه بقضية المرأة والطفل وهي قضية راهنة ومؤرقة وتحتاج إلى أكثر من ندوة وبحث ودراسة ويقظة ضمير.

* ورقة مقدمة لندوة "نتائج التناولات الإعلامية لصور وأسماء ضحايا الانتهاكات الجنسية من الأطفال".

قضية أبناء كرش تتدرج ضمن قرار العفو العام

وفاء عبدالفتاح إسماعيل

أصدر رئيس الجمهورية عفوا عاما عن المحتجزين على ذمة أحداث إثارة النعرات المناطقية والشطرية في توجيه لوزير العدل يوم الثلاثاء الموافق 9/9/2008م بالإفراج عنهم. وعليه أصدرت المحكمة الجزائية المختصة قرار الإفراج عن 12 محتجزا على ذمة تلك الأحداث يوم الأربعاء الموافق 10/9/2008م. صحيفة الثورة العدد (16011) 12/9/2008م.

وفي هذا لا يخفى على أحد، أن أبناء كرش الذين تم اعتقالهم يوم الثلاثاء الموافق 1/4/2008م آخر أيام رباعية الغضب الجماهيري المتتالية -مظاهرات ومسيرات- منذ 29/3/2008م في كل من الحبيلين، حبيل جبر، الصبيحة، كرش- م/لحج، مازالوا يقبعون في سجن صبر المركزي م/لحج، اتهمتهم النيابة العامة بارتكاب جرائم جسيمة تتعلق بأمن الدولة، وقضت فيها محكمة القبيطة الابتدائية بعقوبات كان أقصاها 4 سنوات و4 شهور مع النفاذ.

وخلال مشاركتي كمحامية في الدفاع عن المعتقلين في كرش، الحبيلين، صنعاء -إيمانا بأصول العمل المهني واستقلال مهنة المحاماة، وهذا ما يغيب عن ذهن الكثير من الناس، فمن أولويات العمل في مهنة المحاماة، الدفاع عن المتهم بقطع النظر عن براءته أو إدانته، وفقا لما خلصت إليه تشريعات الجرائم والعقوبات في جميع النظم القانونية، من أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته- ومن خلال واقع جلسات محاكمة أبناء كرش، يمكن القول إنها محاكمة غير عادلة، بل باطلة، فلو كانت عادلة، لبرأتهم المحكمة جميعا من التهم التي نسبتها إليهم النيابة العامة، وهنا دعونا القضاء اليمني مرارا، أن يتنزه عن الحكم بإدانة شعب الجنوب المحتج.

والسؤال الذي يفرض نفسه الآن: هل قضية أبناء كرش تندرج ضمن العفو العام الذي أصدره رئيس الجمهورية؟ وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لم يفرج عنهم حتى اليوم؟

وللإجابة على هذا السؤال، لابد من العودة إلى تصريحات وتوجيهات رئيس الجمهورية التي سبقت قرار العفو العام، وهي:

1 - توجيه رئيس الجمهورية "بالإفراج عن عدد من المتهمين على ذمة ما يسمى بالحراك السياسي الذين لم تثبت إدانتهم بطريقة واضحة". في حين أشار أبو حليقة رئيس اللجنة الدستورية بالبرلمان اليمني في تصريحات إعلامية: "أن المعتقلين على ذمة قضايا جنائية وأعمال قتل ونهب، هم على ذمة القضاء ولا سلطان على القضاء". الصحيفة الحكومية الوحيدة التي نشرت هذا الخبر هي "الجمهورية" العدد (14169) في 17/8/2008م.

2 - خطاب الرئيس الذي قال فيه: "يتردد في وسائل الإعلام أن الرئيس أفرج عن السياسيين، نعم أفرجت..... عمن هم على ذمة قضايا سياسية لكن قضايا جنائية لا، القضايا السياسية، اللي عنده رأي أو عنده فكر.. لكن واحد عمل اعتصام أمام الهاشمي، أو في ساحة العروض في عدن ورفع العلم الشطري ورفع الصور الشطرية ونادى بالجنوب العربي هذا يحتبس.. ويحاكم" صحيفة 26سبتمبر العدد (1409) 21/8/2008م، كذلك لخصت مضمون الخطاب صحيفة الثورة العدد (15988) 20/8/2008م.

3 - الرسالة التي وجهها رئيس الجمهورية إلى رئيس وأعضاء مجلس أحزاب اللقاء المشترك: "... عليكم تقديم كشوفات بأسماء المطلوب الإفراج عنهم... والتوجيه بالإفراج فورا عمن كانوا محتجزين لأسباب غير جنائية، أما من كانت قضاياهم منظورة أمام القضاء لاتهامهم بارتكاب أعمال تخريبية وجنائية ترتب عليها إزهاق الأرواح وتخريب الممتلكات العامة والخاصة كما حدث في الهاشمي والحبيلين بردفان وساحة العروض بعدن فإن أمرهم يترك للقضاء، وحيث لا ينبغي التدخل في شؤونه أو التأثير على سير العدالة". صحيفة 14 أكتوبر العدد (14221) بتاريخ30/8/2008م.

وبشأن ذلك نضع ملاحظاتنا على خطابات فخامته وأثرها على أبناء كرش، النحو الآتي:

1 - أن خطابات الرئيس السابقة على قرار العفو، كانت موجهة فقط، حول الإفراج عن "متهمي الحراك" ولم يذكر فيها أمر عفو، كما ترددت فيها عبارة "قضايا سياسية لا جنائية" في حين لا يوجد في الدستور أو القانون هذا التصنيف للقضايا ما بين سياسية وجنائية، لأن الدعاوى إما جنائية أو مدنية. ضف إلى أن هذه الخطابات قد أقرنت القضايا السياسية بقضايا "الرأي و الفكر" بينما اعتبرت- الخطابات- قضايا اعتصامات المواطنين لا تندرج ضمن "حرية الفكر والإعراب عن الرأي" وحقهم في تنظيم أنفسهم، في حين كفلت مصفوفة النظام القانوني اليمني هذه الحقوق.

2 - ما كان بالإمكان الإفراج عن هؤلاء المتهمين إلا بصدور قرار عفو، وقد أصدر رئيس الجمهورية عفوا "عاما" عن المحتجزين على ذمة أحداث إثارة المناطقية والشطرية، ولأن العفو جاء بلفظ عام، لهذا وجب حمله على عمومه، إلا أن تحديد صفة المحتجزين على ذمة أحداث "إثارة المناطقية والشطرية"، تخصيص صرف العفو عن عمومه وقصره على هؤلاء. لهذا يثبت العفو على الـ12 معتقلا الذين مثلوا أمام قضاء المحكمة الجنائية المتخصصة وأفرج عنهم بموجب العفو العام، كما يثبت على الـ8 المعتقلين من أبناء كرش الذين مثلوا أمام محكمة القبيطة الابتدائية وصدر ضدهم حكم ابتدائي غير بات ومازالوا في السجن حتى اللحظة دون مسوغ دستوري أو قانوني، ودون اعتبار لقرار العفو العام الرئاسي.

3 - أنه إذا كان يراد من العفو العام عند صدوره أن يقتصر على الـ12معتقلا لكان حددهم بالاسم أو لأحصاهم عددا، أي أنه جاء مطلقا، يندرج تحته جميع المحتجزين على ذمة أحداث إثارة المناطقية. فالعفو العام هنا هو عفو عن الجريمة، أما توجيه رئيس الجمهورية بإيقاف حكم السجن الصادر ضد الفنان فهد القرني فإن ذلك عفو عن العقوبة.

ومطالب أبناء كرش مطالب حقوقية، تتمثل في حصصهم الوظيفية وكذلك إعادة التقسيم الإداري للمديرية وفصل كرش كمديرية عن مديرية القبيطة، ولا تتنافى مع توجهات السلطة السياسية التي تزمع إقامة حكم محلي واسع الصلاحيات، ولم نشهد قيام هؤلاء بإنشاء أو تأسيس أو فصل كرش كمديرية مستقلة عن مديرية القبيطة بالقوة على أرض الواقع، وإنما اقتصر الأمر على مجرد المطالبة. ومن ضمن مطالبهم أيضا إعادة الخدمات الرئيسة كالكهرباء والماء، التي دُمرت بسبب أحداث 1994م، ولم يستجب لهم حتى اليوم. فهل طلباتهم تستدعي أن يسجنوا لسنوات بسبب مظاهرة أو مسيرة؟

وعلى أي حال، من حق أبناء كرش الاستفادة من القرار الجمهوري الصادر من سماحة فخامة رئيس الجمهورية الذي تزامن واستقبال اليمن شعبا وحكومة للشهر الفضيل شهر رمضان، لأن قضيتهم تندرج ضمن العفو العام، لهذا ندعو فخامة رئيس الجمهورية البث في هذا الأمر عاجلا. فقرار العفو العام ليس فيه غموض ولا توجد إشكالية في تنفيذه من قبل القضاء اليمني. كما لا يوجد قيد على ولي الأمر في استعمال حق العفو إذا كان العفو تحقيقا لمصلحة عامة وحفاظا على النظام العام. فاستعمال الحق كقاعدة، مقيد بشرط السلامة- شرعا.

وأخيرا نختم بالقول - وختامها مسك - "أن الخطأ في العفو أفضل من الخطأ في العقوبة" كما جاء في الحديث النبوي الشريف.

الخيواني.. تباً لكم جميعاً

شفيع محمد العبد
Shfm733@hotmail.com

قدره أن تهمته شخصية ترتبط برأس النظام، لذا فالقانون والقضاء والبلد كلها سخرت وحوّرت لتنفيذ العقوبة ضده، هو الذي كان قد نذر نفسه للدفاع عن الوطن وكشف مبكراً مؤامرة التوريث التي تحيق بالوطن وحذر منها كون مخاطرها ستصيب الجميع ولن ينجو من مفاسدها أحد.

لقد ارتكب جناية بحق السيادة والفخامة وعلى أساسها صار هدفاً لنزعة ذاتية كلما لحق بالنظام إخفاق وحل به فشل، وما أكثر المرات التي حملت الفشل والإخفاق بدءاً من الجنوب وليس انتهاءً بصعدة..

أجدني سعيداً باقتباس عنوان مقالي هذا من مقال له كتبه عقب الانتخابات الرئاسية حين أعلن اللقاء المشترك قبوله بنتائج الانتخابات الرئاسية كأمر واقع فما كان منه إلا ان جرد قلمه وصرخ بها عالياً: "تباً لكم جميعاً".

منذ أن تطرق الى قضية التوريث وجد نفسه في مواجهة الحاكم مباشرة (رأس برأس)، فكم هي المرات التي تعرض فيها للاعتقال والاختطاف و(اللبج) وكل ذلك بأثر رجعي على خلفية تطاوله على نوايا الحاكم، وتحريضه للوقوف ضد رغبته أيضاً.

لم يتنازل او يعتذر كما طلبوا منه ذات مرة، بقي على موقفه وقناعاته ورؤاه، لم يكف حتى عندما حاولوا كسر أصابع كفه اليمنى لإثنائه عن حمل سلاحه وتوجيه مداده صوب الهدف، طلبوا منه عدم الكتابة عن (الأسياد) و(الفنادم) والثانيين (الآخرين)، ولأنه يجد في الكتابة وسيلته في رحلته البحث عن الوطن الذي اختزلوه في جلباب من جاء بما لم تستطعه الأوائل، فقد واصل السير حافياً، متجرداً من ثياب الخوف، متسلحاً بمعنويات لا تقهر وإرادة لا تلين وثقة في نصر قادم.

سألته ذات يوم في مؤتمر صحفي عقدته نقابة الصحفيين بمقرها (القديم) عقب حادثة الاختطاف التي تعرض لها بعد خروجه من صحيفة "النداء" والتي كان رئيسها يدير المؤتمر: "لماذا لم تلحق بزميل دربك خالد سلمان بحثاً عن الأمان بعيداً عن وطن يملؤه الخوف ويسكنه العسس؟"، فأجاب بلغة الواثق من النصر: "هذا الوطن حقنا ولن نتركه لهم".

كما أنني لن أنسى تلك اللحظة التي دخل فيها الى مقر النقابة بينما كان الزملاء والزميلات ينتظرونه في حوش المقر عندها بكى الزميل عارف الخيواني الذي أصابه الجنون في زمن الفنادم، وخر ساجداً.

هنا دعوني أتساءل: أين الزملاء ممن ما زالت عقولهم تزينهم ولم يفقدوها كحال عارف.. أين هم من أداء الواجب تجاه زميل لهم يتعرض لاستهداف مباشر واستقصاد معلن بسبب ممارسته لحقه في الرأي والتعبير؟

إنه زمن اجتمعت فيه المصلحة والخوف وبات التواري عن أداء الواجب ميزة يسعى إليها الكثيرون.

اليوم عبد الكريم الخيواني.. وغداً أحدكم يا هؤلاء.. فلماذا لا تسارعون الى التطهر من أدران حلت بكم في زمن وسخ؟

ها هو رمضان يلملم أوراقه.. وأطفاله كانوا طوال الشهر الفضيل يفطرون على بكاء أمهم وحسرة قلوبهم جميعاً على أب، يفطر خلف القضبان، جنايته أنه نذر نفسه للنضال من أجل الجميع، وها هم الجميع قد أداروا له الظهر وسارعوا الى الأسواق لشراء ملابس العيد لأطفالهم بينما أطفال عبد الكريم في انتظار موقف لزملائه، او مكرمة من رأس النظام كتلك التي أعادت سجناء الحراك الجنوبي الى أطفالهم ليشتروا لهم ملابس العيد.

صديقي عبد الكريم لا أملك إلا الدعاء لك.. ولأصحابك جميعاً، وللوطن المشظى شمالاً وجنوباً أقول: تباً لكم جميعاً... وخواتم مباركة أيها الخيواني وعيدك مبارك.. ولا بارك الله في أعياد من يتنكرون للواجب.

الصحافيون بين الحرية والمزيد من القيود

أمين محمد شرف

من المتعارف عليه أن مواثيق الشرف الصحافية هي عبارة عن جملة من القواعد الأدبية والاخلاقية التي تكرس حرية الصحافة، والهدف من ورائها تكوين ضمائر مبدئية للصحافيين معززة بشرف الكلمة ومصداقيتها. لكن ما ورد في مشروع ميثاق الشرف الصحافي الذي قدمته نقابة الصحافيين اليمنيين هو جملة من الإجراءات والمحاذير القانونية الجديدة المقيدة لحرية الصحافي ونشاطه والتي تضاف إلى القانون رقم (25) لسنة 1990م المنظم لعمل الصحف والصحافيين. وقد بادرت لتسجيل جملة من الملاحظات على هذا المشروع المطروح للنقاش الذي ينبغي أن يكون مفتوحاً وغير مغلق، باعتبار أن الصحافة الحرة لا تهم فقط الصحافيين وأصحاب الصحف، ولكنها تهم المجتمع بأكمله باعتبارها ركناً من أركان النظام الديمقراطي، ولكي لا تقع حرية الصحافة أسيرة لمزيد من القيود تحت دعاوى ظاهرها الرحمة وباطنها العبودية.

أولاً: الملاحظات العامة:

1 - احتوى مشروع الميثاق على مبادئ ومواد هي من اختصاص قانون الصحافة والدراسات الصحافية الأكاديمية، ولا يليق بميثاق الشرف الصحافي أن يكون موضعاً لها، ككيفية إعداد التقارير والاخبار والتحقيقات الصحافية ومنع التعرض بالنقد للقادة بدون إثباتات.

2- تضمن مشروع الميثاق مساحة كبيرة لما أطلق عليه «المجلس التأديبي»، وهو ما يشير إلى أن النقابة القادمة ستحاسب الصحافيين على ضوء دعاوى، ربما تكون كيدية، وهي بهذا تمنح نفسها حقوقاً هي من اختصاص القضاء.

والاكثر غرابة في هذا المجلس هو كيفية تكوينه، فمشروع الميثاق يشير إلى أن ثلاثة من أعضائه سيمثلون المجتمع المدني، ولا نعرف أي مجتمع مدني هذا الذي يتحدث عنه المشروع! هل هو المجتمع المدني الخاص بالسلطة أم المعارضة؟! وزيادة في امتهان كرامة الصحافي فإن ما ورد في الفقرة الثالثة عشرة من الضوابط الخاصة بالمجلس التأديبي التأكيد أن من حق المتظلم ضد الصحافي ألا يكشف عن هويته». وانظروا إلى استخدام كلمة «المتظلم»، فهي تعني تحيز النقابة من الآن ضد الصحافيين.

3- الملاحظ أن مشروع الميثاق قد تمت صياغته وإنزاله على عجل، والدليل ما ورد فيه من تفكك وعدم ترابط في الموضوعات التي يتناولها.

أيها السادة، كان يمكن لكم التروي في مراجعة مشروع الميثاق وعدم إنزاله بتلك الصورة التي تدعو إلى الرثاء.

4- كما أن مشروع الميثاق قد نص على «تشكيل» و«تعيين» أعضاء المجلس التأديبي، ولم يشر إلى انتخاب اعضاء المجلس التأديبي، إلا فيما يتعلق برئيس المجلس.

ثانياً: الملاحظات الخاصة بمضمون الميثاق:

1 - يمكن الاستغناء عن السطرين الأخيرين من الفقرة الثانية التي تقول إن «الديمقراطية ومهنة الصحافة تعتنق فكرة الاندماج وترفض فكرة الاستبعاد، تشجع النقاش الحر والمفتوح لاهتمامات المواطنين، ولا تؤمن بالنظرة المنغلقة والاستبعادية إلى العالم؛ لأنها تكرار لما ورد في الجزء الأول من الفقرة التي جاءت بعنوان «غرض النقابة» وكان من المفروض أن تأتي الفقرة تحت عنوان «أهداف النقابة» بدلاً من «غرض النقابة».

2 - فيما يتعلق بالفقرة الثالثة، يمكن الاستغناء عنها جملة وتفصيلا، لأنها تتعلق بكيفية إعداد التقارير الإخبارية، وهذه موقعها كلية الإعلام والمعاهد الصحافية.

3 - أما بالنسبة للفقرة الرابعة فيمكن صياغتها بالطريقة التالية:

«يلتزم الصحافيون باحترام الرأي الآخر في صفوفهم، انطلاقاً من قول رسول الرحمة صلى الله عليه وعلى آله وسلم: اختلاف أمتي رحمة؛ واستناداً إلى قول الكاتب الفرنسي فولتير: قد أختلف معك في الرأي ولكنني على استعداد للتضحية من أجل أن تمارس حقك في إبداء رأيك».

4 - المواد التي جاءت بعنوان «مبادئ توجيهية لميثاق الشرف» من المادة (1) وحتى المادة (9) لا ينبغي أن تذكر، لأن موقعها القانون والدراسات الأكاديمية وكان قانون (25) لسنة 1990 قد اشتمل على بعضها.

5 - المادة العاشرة التي تقول: «لا يجوز للصحافيين أن يقبلوا على الإطلاق أية أموال أو رشوة أو خدمة مقابل تغطية إخبارية كانت أو سلبية أو إهمال تغطية إخبارية» ينبغي أن تصاغ من وجهة نظري بالطريقة الآتية:

«لا يجوز للصحافيين قبول الرشاوى أو أية منافع مادية مقابل أدائهم لواجباتهم».

6 - المواد من (11) وحتى (17) هي من اختصاص القانون والقضاء وليس ميثاق الشرف الصحافي.

7 - كل ما يتعلق بالمجلس التأديبي ينبغي أن يحذف، ولا لزوم لمجلس تأديبي في النقابة، لأنه يتنافى مع جوهر عمل النقابة القائم على مبدأ الدفاع عن حقوق الأعضاء المنتسبين للنقابة، إضافة إلى أن القضاء هو المؤدب للجميع وعلى الصحافيين أن يدافعوا عن سلطة القضاء واستقلاليته وضرورته لبناء الدولة المدنية الحديثة ومن واجب النقابة التضامن مع زملاء المهنة سواء كانوا على حق أم وقعوا في الخطأ، حتى يقول القضاء المستقل والنزيه كلمته الأخيرة والفاصلة.

وقد تغافل مشروع الميثاق عن قضايا أساسية وهامة ترد في كثير من المواثيق النقابية بصورة بنود، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- الدفاع عن حرية التعبير وأهمية الصحافة الحرة ومبدأ حرية الكلمة في بناء المجتمعات من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- التزام كل الاعضاء المنضوين في عضوية النقابة بالتضامن مع زملائهم من أجل الحصول على حقوقهم المادية والادبية سواء في مؤسسات القطاع العام أم في القطاع الأهلي والخاص، ولو كانوا يختلفون معهم في رؤاهم واتجاهاتهم الفكرية.

- الإعلاء من شأن القيم الديمقراطية وفي مقدمتها الانتخابات الحرة والنزيهة وحرية تدفق المعلومات.

- الدفاع عن حقوق الانسان المنصوص عليها في المواثيق والمعاهدات الدولية.

- دعم جهود بناء دولة القانون واستقلالية القضاء ورفض التدخل في شؤونه والوقوف ضد إنشاء المحاكم الاستثنائية والعرفية.

- وضع سيادة الوطن وتنميته وكرامة المواطن اليمني في مقدمة اهتمامات الصحافيين الاعضاء في النقابة.

الاربعاء 24 رمضان 1429هـ الموافق 24 سبتمبر 2008 العدد (169)
Wed. 24/9/1429 - 24 September 2008

عاطـــف عـــواد.. !وداعـــاً..!

● عاطف عواد والمقالح والقعيد والحبوري وحمدي عبدالله

نسمة قادمة من أرض النيل الحبيب

برحيل الصديق العزيز الكاتب القصصي المبدع، عاطف عواد، اختفى عن العين والقلب وجه أليف حبيب بعد معاناة مريرة مع المرض وكفاح أمرّ مع الحياة ومسؤولياتها ومتطلباتها. عاطف تلك النسمة القادمة من أرض النيل الحبيب توقف عن الكتابة وعن الأحاديث المفعمة بالود، وبقيت ذاكرة ناصعة مشرقة، وبقي معها ما يقرب من ربع قرن من الود الحميم والمتابعات المشتركة في عالم القراءة والإبداع. من دون عاطف ستكون الحياة أكثر برودة وعتمة.

عزاءً لمصر التي أنجبته وأمثاله من المبدعين الوادعين الأليفين، وعزاءً لليمن التي اختارها وطناً ثانياً، ولأبنائه الصبر والسلوان.

د. عبدالعزيز المقالح

عاطف عواد.. وذكريات من أحبوه

لقد شكل رحيل عاطف عواد خسارة كبيرة لمن عرفه وعايشه عن قرب، فلا يزال الحديث عنه بعد رحيله صعباً ومليئاً بشجون عديدة. فقد ربطتني به علاقة طويلة بدأت من معرفتي به كصديق عزيز لوالدي رحمه الله، ثم صديقاً لي ولجميع أفراد أسرة آل دماج حتى وفاته.

لقد تحلى الأستاذ عاطف (هكذا كان الجميع يناديه) بصفات إنسانية عالية قلّ أن تجد مثيلاً لها في هذا الزمن المملوء بالنفاقيات، وكان يذكرنا برجال الزمان الجميل المخلصين لمبادئهم وقناعاتهم، المتحلين بالصبر والمثابرة وبالنفوس الطيبة والكريمة، فكان نموذجاً للمصري الأصيل "بتاع زمان" الذي لم تهزمه الانتكاسات ولا آلة العصر الحديث ومتطلباته اللاإنسانية.

لقد عشق عاطف عواد (اليمن–الأصدقاء) واختارها بلداً لم يغادره منذ جاءه أول مرة عام 1986م ليعمل مدرساً في قراه المعلقة فوق الجبال. وهناك، لم يشعر "ابن الشرقية" بالغربة وهو يعيش بين أبناء الريف اليمني، بل تآلف معهم ومع قضاياهم المختلفة التي كانت تبدو لزملائه المدرسين المصريين غريبة وعصية على الفهم. وبدأ يلتقط رويداً رويدا إيقاع الحياة في اليمن ويسجل ملاحظاته ومشاهداته في شكل قصص وخواطر نشرها فيما بعد. وكغيره من زملائه، كانت قراءته للأدب اليمني تحتل جل اهتمامه فتعرف على المشهد الثقافي عبر مجلة "اليمن الجديد" التي كان يحرص على اقتنائها كل شهر مسافراً من مقر عمله إلى مدينة تعز ليشتريها. وفي "ذي السفال" بمحافظة إب، التي كان يدرّس فيها آنذاك، عرف بالصدفة أن الأديب اليمني زيد مطيع دماج، الذي قرأ له كثيراً، يتواجد تلك الأيام في قريته بـ"النقيلين" التي تقع في الجهة الأخرى من جبل "التعكر"، فقرر زيارته للتعرف إليه. ومنذ ذلك اليوم بدأت رحلة صداقة وطيدة وطويلة تعرف من خلالها عاطف عواد على معظم أدباء اليمن وفنانيه ومبدعيه. وهكذا أصبح عاطف عواد صديقاً للكثير من الأدباء اليمنيين خاصة أولئك الذين يجمعهم عصر كل يوم مقيل شاعر اليمن الكبير الدكتور عبد العزيز المقالح بصنعاء، التي انتقل للعمل والاستقرار فيها مع أسرته.

وعن أدباء اليمن، كتب عاطف عواد الكثير من المقالات والاستطلاعات الصحفية التي كان ينشرها في عدد من الصحف والمجلات العربية، إضافة إلى مواقاة صحيفة "أخبار الأدب" المصرية بأخبار المشهد الثقافي والفني في اليمن عندما كان يعمل مراسلاً لها في اليمن. إلى جانب كتابته للقصة القصيرة حيث نشرت له مجموعتان قصصيتان تنوعت فيهما المواضيع القصصية والأساليب السردية. ويستطيع المتتبع لهذه الأعمال، وخاصة تلك التي كتبت في الآونة الأخيرة، أن يلاحظ أن عاطف عواد استطاع أن يرسم له أسلوباً كتابياً خاصاً به، كان حريصاً أن يطوره بتقنيات جديدة ويخضعه لتجارب سردية غير مألوفة.

وعلى الرغم من قسوة الحياة والظروف الصحية والمعيشية الصعبة التي عاشها عاطف عواد خلال السنتين الأخيرتين، إلا أن نفسيته المرحة المفعمة بالأمل والتواقة للمعرفة لم تتأثر، فقد ظل مبتسماً مازحاً مع أصدقائه كما استطاع أن يتعلم استخدام الكومبيوتر وأن يبحر في عوالم الانترنت التي أدهشته كثيراً، وظل على إصراره بعدم مغادرة اليمن التي أحبها رغم نصائح الكثيرين من أصدقائه وإلحاح أسرته... فكان يقول بلهجته (الشرقاوية) مازحاً: "أسيب اليمن!! أهو ده إللي مش ممكن أبداً".

رحم الله عاطف عواد، الذي رحل مخلفاً ورائه أسرته وأصدقاءه وكتاباته وذكريات حميمية مع كل من التقى بهم وأحبهم... وأحبوه.

د. همدان دماج

النورس المصري الذي عاش عزيز النفس، مقاوماً حاجة السؤال!

ورحل الإنسان الذي أحب اليمن، عاطف عواد، الكاتب والقاص المصري– اليمني الهوى، هذا الرجل الذي عرفته عن قرب، ظل طوال تواجده في اليمن متواجداً بقلبه وروحه وإنسانيته يقدم للآخرين دروساً في الحب والإخلاق والسمو، مدرساً وقاصاً ونبراساً مهاجراً، معتزاً بنفسه وقضيته ومناضلا في محراب العيش الكريم. وعاطف القادم من أرض "الكنانة"، وبالتحديد: الشرقية، عاش مكافحاً ليعيش، متنقلاً بين مدن ومناطق يمنية مختلفة، شغوفاً بحب الاطلاع على الثقافة اليمنية ورموزها، فكتب في صحيفة "أخبار الأدب" المصرية عن الكثير منهم أمثال: الروائي محمد عبد الولي وزيد مطيع دماج، والدكتور عبد العزيز المقالح.

منح عواد وقته لخدمة اليمن خلال 28 عاماً ودفن فيها حسب وصيته.

أكتب الآن عن عواد وأجدني عاجزا عن إنصافه بالقدر الذي يستحقه، من لا يعرف تفاصيل قاسية في حياة عواد فإن سنوات وشهورا من المعاناة والعذاب المرير نالت من جسد الرجل الإنسان، فذاق قسوتها، لكنه لم يستسلم لها. كان دائما، وخلال عمله مراسلا لصحيفة "أخبار الأدب" المصرية بالإضافة إلى نشاطه الصحفي في أكثر من صحيفة يمنية أكثر صلابة أمام حاجة السؤال، عزيز النفس، متمتعاً بقناعة ورضا ما يحصل عليه من أجر يسير.

في أواخر 2002 جمعتني بعواد رحلة سياحية ممتعة إلى منطقة "حراز" (40 كيلو متراً غرب العاصمة صنعاء) برفقة الأديب العالمي "غونتر جراس"، وصحفيين وأدباء يمنيين وعرب وأجانب كثر، ومنذ ذلك التاريخ ظللت على تواصل معه بين الفينة والأخرى، فكنت كلما ألتقيه يبادرني سباقاً " إزيك يامحمد.. إزاي أهل إب و القات الصهباني (كناية عن شهرة القات الصهباني)؟" مذكراً أنه عاش وأسرته الفترة الأجمل في مناطق من محافظة إب، شارحاً لي تفاصيل زيارته لكثير من الأماكن الأثرية الهامة.

أتذكر الآن، عندما كنت ألتقيه في كل مرة على ناصية شارع ما من شوارع العاصمة وهو يقطع المسافات راجلاً بسبب ظروفه المادية، وينتابني حزن وألم شديدان كيف حورب من أبناء جلدته في الملحقية الثقافية (السَفارة المصرية بصنعاء) حينما أراد أن يشارك في صحيفة "الكنانة" فترك العمل ومضى غير آسف، مؤمناً كما كان يقول لي "الله كبير يا محمد".

يا الله! كم أنا حزينٌ يا عاطف على رحيلك!

محمد الصهباني

أدرك راحته!

مؤلم أيّ إيلام أن يُنعى مثل الأستاذ عاطف عواد. بيد أن لنا بعضاً من عزاء، نستجديه من كون الفقيد أدرك راحته وخلاصه أخيراً، من تعب مركّب، وعناء متعدد الوجوه، مختلف الجوانب.

وإني إذ أبكي به إنساناً حقيقياً، أعلم أنه الآن انتأى بنفسه عن عالم متخم بالزيف. وأبكي به أنموذجاً في الطموح والإرادة والمثابرة والكفاح، وأعلم أنه بات الآن عن محيط مكتظ بالعوق والإحباط. أبكي به صديقاً ودوداً رقيقاً "أرق من النسمة" (قالها لي ذات مقيل)، وأعلم أنه تحرر الآن من أوجاع واقع ثمل بالتوحش والوحشية. أبكي به قلباً أحب "وطنيه" (مصر واليمن) كما ينبغي للحب أن يكون، وأعلم أنه الآن نال وطناً كما ينبغي للوطن أن يكون. لكني سأبقى أبكيه والداً حنوناً آلمه وشق عليه وقض مضجعه أن ناء أبناؤه (البنات على وجه الخصوص) بأثقال "الغربة" في وطن تغرب فيه ومنه حتى مواطنوه. وفي هذا الصدد أملنا كبير في أصدقاء الفقيد، وفي مقدمتهم الدكتور المقالح،صديقاً للفقيد ووالداً للجميع.

وليد مانع دماج

عواد راثياً زيد والربيع

إني أشفق عليهم.. قالها زيد مطيع دماج، قالها وهو في النعش على السيارة الصاعدة الى مثواه الأخير في قريته.. كنا حوله، كثيرين لا حصر لنا، وكنت أواسيه.. أحاوره.. وكانت السيارات تئز فوق صخور الطريق الصاعد الى (النقيلين) قرية «زيد مطيع» في أعالي جبال (النجد الأحمر) بمحافظة إب أرقب ابتسامته لجموع البشر الواقفين تحت لهيب الشمس.. وظننتني سمعته يقول: من الذي أرغم هذه الحشود على الوقوف طويلا من أجلي؟.. ألا يعرف أنه يؤلمني؟.. كل هؤلاء الناس فوق تجاعيد الصخور وتغاويرها.. على جانبي الطريق.. عند رؤوس الجبال؟.. كيف استطاعوا حفر قبري في هذه الصخرة؟ إني أشفق عليهم.. أتعبتهم.

«زيد» يا صديقي لا أسمعك.. أما تسمع معي هذه التهاليل التي تصم الآذان.. انهم يهتفون: لا إله الا الله، زيد مطيع دماج، في ذمة الله

ورحل.. الذي رحل وعصاه على كتفه.. والذي قال في أعماله أشياء كثيرة عن حياتنا وعواطفنا وأمنياتنا واوجاعنا اليمنية والعربية.. وربما كتب الأكثر عنا في: "مبخوت اليمن"، "جسر الى السيل"، "مقتل الفقيه مقبل"، الأخوة "أبناء علي مصلح"، "محافظ في الأرياف"، "المدرسة الأحمدية"، تلك الأعمال التي لم تنشر بعد، وهي بلاشك سوف تكون قد امتلأت بالأسرار والابداع.

■ من مقال طويل عن أدب زيد مطيع دماج – مجلة "نزوى"

يرثي الربيع

يوما ما كتب عبداللطيف الربيع: "يوم الجمعة أغتسل من نفسي/ وأتعطر برائحة المقبرة/ أنا خشب الخطيئة". حينها ترقب اليمانيون قصيدته التالية، غير أنه فاجأهم، بأن رحل، وكان غيابه في يوم جمعة.

ورحل ابن آل مغموم، يوم الثاني والعشرين من شهر ابريل عام 1993م، ذلك اليوم الذي كان يشهد فرحة اليمانيين واستعدادهم، وكان هو كذلك، لممارسة أولى خطوات الديمقراطية في اليمن، اذ كان يوم 27 ابريل هو يوم انتخاب اول مجلس نواب علي هذا النحو في اليمن بعد توحيد شطريه، وقبل ذلك أيضا!.. وكان عبداللطيف الربيع أحد الأصوات البارزة، والواعية، التي عملت طويلا بالكلمة الصحفية، والقصيدة، ولوحة الرسم التشكيلي، من أجل الوحدة والديمقراطية، فكان متعدد المواهب والأنشطة والحضور، وعليه كان يجمع مثقفو اليمن والمبدعون، وبحب شديد!.

عبداللطيف، أيها الربيع.. أهكذا؟

أجل هكذا، مات عبداللطيف في أواخر عقده الرابع، رحل بشكل مفاجيء.. سكت عن القصيدة واللوحة والفكرة الجميلة التي امتاز بإلتقاطها، بعد أن كان يملأ اليمن حيوية وآمالا، وأحلاما للبسطاء.

■ من ملف أعده عواد لصحيفة أخبار الأدب عن عبداللطيف الربيع

«الاتصالات» تحذر المالكين من احتيال المستأجرين و«كيني ميني» يبعث برسائل خاطئة للطرفين

■ عباس السيد

وجد القائمون على المسلسل الرمضاني «كيني ميني» الذي تبثه قناة «السعيدة» في قضية الإيجارات مادة غنية ومسلية قدمت في خمس حلقات خلال رمضان الجاري.

وقد كانت الحلقات ناجحة إلى حد كبير في عرض معاناة المستأجرين، وموفقة في اختيار الشخصيات والادوار، باستثناء الشخصية التي قدمها الفنان يحيى ابراهيم كضابط شرطة برتبة مقدم يبدو كمستأجر لا حول له ولا قوة أمام سطوة وجبروت «العم ناصر» مالك العمارة والذي قام بدوره الفنان يحيى الحيمي، ليجد الضابط نفسه مضطراً للكذب والتخفي والاحتيال على شروط العم «ناصر» وقوانينه مع أنها في الحقيقة مخلة بالامن الاجتماعي والاقتصادي، الأمن الذي يحميه رجل الشرطة.

فما هي الرسالة التي اراد القائمون على تلك الحلقات إرسالها إلى المشاهدين وتحديداً المؤجر والمستأجر؟!

هل هي التسلية والضحك فقط؟! بالتأكيد لا، فالتسلية والضحك لم يكن سوى غلاف الرسالة أو جزء منها، لأن الرسالة الحقيقية الموجهة للمستأجرين تقول:

اصبروا وصابروا وادعوا الله وحده (كما هو حال المستأجر السوداني ميرغني مشكل في الحلقات.. يا مغيث اغثنا!).

وتضيف الرسالة التي استلمها المستأجرون: لا تذهبوا إلى الشرطة لحل خلافاتكم مع المؤجرين، لأن القاعدة السائدة هي: «من قال حقي غلب» وهي تسري على الجميع: طلاباً، عمالاً، مدرسين، وعلى ضباط الشرطة أيضاً كما ترون.

قد يقال إن هذه الرسالة لم تكن مقصودة وأنني ذهبت، بعيداً في قراءة العمل الفني، وانني من اصحاب «نظرية المؤامرة» في تفسيري للأمور.. لذلك سأقبل أن يظهر رجل الشرطة في الحلقات كمستأجر على اعتبار أن غالبية المنتسبين للشرطة والجيش من محدودي الدخل ويعيشون في منازل بالايجار.. ولكن تبقى الاسئلة:

لماذا تم اختيار الضابط برتبة مقدم؟ ولماذا لم يكن برتبة «ملازم ثاني» أو «ملازم أول» مثلاً؟! ولماذا يقبض مالك العمارة على أولاد المقدم الإثنان في قسم الشرطة الذي يديره والدهما ليظهر «المقدم المستأجر» أمام المالك متلبساً بما يراه الأخير جريم، حيث يكتشف أن للمقدم ولدين وليس ولداً واحداً كما هو «مسجل بعقد الايجار»؟!

صحيح أن العمل كوميدي في قالبه، ولكن السائد في الاعمال الفنية –في السينما أو المسرح أو التليفزيون– أظهر رجل الشرطة في دور يتلاءم مع مهنته كنصير للمظلومين وجزء من آلية تطبيق القانون، القانون الذي يجب أن يظل الأمل لكل المظلومين والضحايا بغض النظر عن تطبيقاته في الواقع.. قد تكون التشريعات الخاصة بتنظيم الإيجارات لا توفر الحماية المطلوبة للمستأجر، وهو ما كان يجب التركيز عليه في الحلقات أو حتى الإشارة إليه فقط بدلاً من الترويج لقوانين وشروط «العم ناصر» التي تسري على الجميع بمن فيهم مدير قسم الشرطة!

الاتصالات.. ورسائل أخرى

في رمضان العام الماضي قدمت «قناة اليمن» المستأجر بصورة سيئة من خلال إعلان لمؤسسة الاتصالات يبث أكثر من مرة في «أوقات الذروة» طيلة أيام الشهر الكريم.

الإعلان يبدأ بمشهد تمثيلي للمالك وهو يضع قفلاً على باب شقة المستأجر كإجراء احترازي لعدم هروب المستأجر قبل دفع فاتورة الهاتف.. وكبديل لهذا الإجراء يقدم الإعلان للمالك حلاً يتمثل في «خدمة الدفع المسبق».

كان يمكن تقديم الاعلان عن الخدمة بطرق اخرى لا تظهر تصرف المالك وهو يغلق شقة المستأجر وكأنه إجراء طبيعي أو قانوني. هذا أولاً.

ثانياً: تضمن الاعلان إساءة واضحة للمستأجرين، ليس كمواطنين يمثلون شريحة واسعة ويشتركون مع الآخرين في نفس الحقوق والواجبات والصفات أيضاً، بل لم يتم مراعاتهم في الاعلان على الأقل كعملاء لمؤسسة الاتصالات.

فالمتهربين من دفع الفواتير معروفون من خلال ملفات مؤسسة الكهرباء او الاتصالات أو المياه. كما أن اظهار مشكلة تهرب المستأجرين من تسديد فواتير الهاتف بهذا الحجم مبالغ فيه وخصوصاً في ظل اعتماد الاتصالات لنظام الاسقف التي يتم عندها فصل الخدمة.

وثالثاً: خدمة الدفع المسبق تعتبر وسيلة أو حلاً لمشاكل كثيرة وليست اختراعاً خاصاً لمواجهة المستأجرين المتهربين.

احد المستأجرين الذين استفزهم الاعلان اتصل بمكتب شكاوى يقال أنه يرتبط مباشرة بوزير الاتصالات. اعترض المستأجر على الاعلان، ولكن اكتشف أنه يشكو لـ«سمسار» لا لشخص يعمل في سكرتارية الوزير!

ولا يزال «المستأجر» –كما تراه مؤسسة الاتصالات– كائناً خطيراً ينبغي التعامل معه بحذر ومراقبة باستمرار، كما يفهم من إعلان مشابه يتكرر يومياً في التليفزيون يحذر من «هروب المستأجر» مع استبعاد مشهد «القفل».

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 24 رمضان 1429هـ الموافق 24 سبتمبر 2008 العدد (169) Wed. 24/9/1429 - 24 September 2008

عنوان النداء على شبكة الانترنت

www.alnedaa.net

الحماية القانونية لضحايا العنف والتحرش الجنسي في اتفاقية بين منتدى الشقائق والحكومة الهولندية

وقع منتدى الشقائق العربي لحقوق الانسان الاسبوع الماضي مع الحكومة الهولندية اتفاقية تتعلق ببرنامج الحماية القانونية للنساء والاطفال وضحايا العنف الجنسي والجسدي.

وتبلغ تكلفة البرنامج 700 ألف دولار يتم تنفيذه على مدى أربعة أعوام. ويعتبر البرنامج، الذي سيقوم بتنفيذه منتدى الشقائق، الأول من نوعه على مستوى اليمن من حيث حجمه إذ يشمل جميع محافظات الجمهورية، وأيضاً من حيث طبيعته إذ يهدف إلى التعامل مع العنف الذي تتعرض له النساء والاطفال، وتقديم الحماية القانونية لهم، والقيام بدراسة قانونية بعرض استكشاف ما تتوفر عليه القوانين من أسباب تسوغ ممارسة العنف وباتجاه العمل على تقنية القوانين منها.

وفي اطار البرنامج يقوم منتدى الشقائق بإنشاء مأوى للضحايا «بيت الشقائق»، وخط ساخن لاستقبال الشكاوى ومركز استماع للضحايا إلى جانب تقديم خدمات طبية ونفسية للضحايا.

وقع الاتفاقية عن منتدى الشقائق أمل الباشا رئيسة المنتدى، وعن الجانب الهولندي السفير بصنعاء نيابة عن وزير التعاون الدولي الهولندي.

عيد فطر مبارك

تتوجه أسرة "النداء" لقرائها الأعزاء بأحر التهاني والتبريكات بمناسبة عيد الفطر المبارك، راجيةً أن يعمر قلوب اليمنيين بالسعادة والحب والسلام. وتلفت عناية القراء إلى أن الصحيفة ستحتجب خلال اجازة العيد.

نافذة

لمراجعة وصفة الكارثة

منصور هائل

mansoorhael@yahoo.com

يبدو أن اتجاهات قراءة الادارة الامريكية للعلاقة الخاصة بين تنظيم «القاعدة» و«النظام» الحاكم في صنعاء تحتاج إلى مراجعة شاملة وعاجلة تتلمس وتلتقط الخيط الرفيع الذي يميز صنعاء عن بغداد واسلام اباد.

والواضح أن اتجاهات القراءة المعلنة من قبل واشنطن لعلاقة «التنظيم» بـ«النظام» لا تنطلق من تعريف واضح لكل طرف، ولا تريد أن تقر باستعصاء امكانية التعريف الواضح لملامح الشبح. وليس ثمة ما يشبه الشبح في امتناعه على التعريف الدقيق غير شيئين اثنين، هما: تنظيم «القاعدة»، و«النظام» الحاكم في صنعاء. وثالثهما

– خاصرة إن شئتم– الارهاب، الذي احتار واعتاص العالم في تعريفه!

وبمعنى أفصح فإن واشنطن اليوم كما في كامل حقبة بوش الأصولية المتطرفة خصوصاً، تتعاطى مع الحالة اليمنية بالاستناد إلى قراءة خاطئة وكارثية، لأن اتجاهات تلك القراءة لا تحيط بمسار وملابسات وتقاطعات وتناقضات علاقة «القاعدة» بالنظام الحاكم، ولا تلامس الخيط الفاصل الذي تتميز به اليمن وترتسم بموجبه بما هي «خاصرة رخوة» تكمن خطورتها في رخاوتها ولن تحتمل الضغوط الامريكية العنيفة والابتزازية التي طالما أفضت إلى مصارع الجنرالات ورؤساء الجمهوريات في تلك الارجاء.

والمصيبة أن هنالك الكثير من الرسائل والاشارات التي درجت الادارة الامريكية على توجيهها لأركان الحكم في باكستان أدخلتها مؤخراً في نطاق الاستخدام اليومي والاستراتيجي على مستوى التخاطب والتعاطي مع نظام الحكم في صنعاء.

وتبعاً لتلك الرسائل اندرجت اليمن ضمن عناصر القوس الملتهب، المكون من افغانستان وباكستان والصومال واليمن.

وتطالعنا التصريحات الصادرة عن المسؤولين، والمنشورة في الصحافة الامريكية، بما يؤكد ذلك، خاصة بعد عملية الهجوم التفجيري التي استهدفت السفارة الامريكية يوم الاربعاء الماضي، حيث توافق الخبراء والمحللون الامريكيون على عدم الرضا عن طريقة صنعاء في التعامل مع ملف التشدد الاسلامي.

ولاحظت بعض الصحافة الامريكية أن العلاقات بين واشنطن وصنعاء توترت مجدداً وعادت إلى نقطة احتدامها عشية إخلاء سبيل جمال البدوي الذي تطالب به واشنطن لضلوعه في تدمير «كول» عام 2000.

واستعادت الصحافة الامريكية كامل شريط عمليات «القاعدة» مع أخبار هروب قياداتها من السجون، ومع الاشارات المتكررة لاختراق متبادل بين الاجهزة الامنية و«القاعدة»، ومع التذكير بأن الحكومة اليمنية غير مسؤولة في تعاطيها حتى مع ملف اليمنيين المعتقلين في جوانتانامو وعددهم هو الاكبر بين المعتقلين المسجونين على «القاعدة».

وورد في صحيفة «لوس انجلوس تايمز» أن اليمن هي المكان الذي يمكن لـ«القاعدة» أن يجد فيه ملجأ آمناً، لأن الحكومة ضعيفة، ولوجود صلات بين المسؤولين و«القاعدة».

ووردت إشارات إلى جيل ثالث من «القاعدة»، وبالأحرى «المجاهدين» العائدين من العراق، وهو جيل لا يعترف بالمعاهدات بين الجيل الاول والسلطات الحاكمة، وتفيد الاخبار بأن العمليات الاخيرة في صنعاء وحضرموت من صنعه.

وثمة إشارات خفيفة إلى أزمة اقتصادية خانقة تقف على خلفية الانفجارات والتفجيرات المنسوبة إلى «القاعدة».

والمحنة أن كل تلك الرسائل والإشارات لا تفيد بأكثر من إصرار واشنطن على التمسك بوصفة الكارثة التي تستعجل دفع اليمن إليها وتستعجل معها ارتماء اليمن في أحضان وحدة فورية مع الصومال بما هي عليه.

إن اليمن يا هؤلاء تحتاج إلى تأهيل يزحزحها ويخلصها من الانحباس في خط «القاعدة»، وهي لن تتخطاه إلا بامتلاك شروط الإقلاع الثقافي والتعليمي والاقتصادي والسياسي عن الوضع الذي كان ومازال منتجاً لـ«القاعدة» ومشتقاته، بدعم من واشنطن وحلفائها الاقليميين وكافة الأطراف التي راهنت على تراكم عناصر خلل الداخل إلى أن أصبح النظام في اليمن قاعدة لـ«القاعدة»، وأي قاعدة أحسن من بلاد تتخبط في العشوائية والاضطراب والفوضى وغياب الدولة والقانون، وتفشي أحزمة النار وأرخبيلات الجزر المتفجرة والعصبيات المتقاتلة!

الجدية في مواجهة الإرهاب

محمد الغباري

malghobari@yahoo.com

إذا كانت الجريمة الإرهابية التي استهدفت السفارة الأمريكية بصنعاء قد أكدت على بشاعة معتنقي ثقافة الإرهاب، فإنها أظهرت حجم وقوة هذه الجماعات التدميرية واستعدادها للقتل لمجرد القتل فقط، وأن اليمنيين لا غيرهم يدفعون ثمن هذه الجرائم سواء كان الثمن في الأرواح البشرية او في الأضرار الاقتصادية والسياسية...

التعامل مع الجماعات الإرهابية لاينبغي أن يكون محطاً للمناكفات السياسية او لتصفية الحسابات مع الخصوم، ولا يجب النظر اليه باعتباره رغبة أمريكية، بل إن الامر يتطلب الحزم والجدية في مواجهة هذا الوباء باعتباره خطرا يهدد المجتمع اليمني بكل مكوناته وأداة لتدمير مقومات الحياة البشرية استنادا الى مخزون من التكفير لكل ذي رأي او قيمة إنسانية.

المناهج الدراسية بحاجة لمراجعة، والخطاب الديني الذي يبيح قتل أصحاب الديانات الأخرى يجب أن يتوقف. وعلى الأرض نحن بحاجة الى إجراءات عملية ضد حملة ومروجي ثقافة التكفير والكراهية للناس استنادا الى عقائدهم. الدعوة للغير بالهلاك والموت وتمني خطباء المساجد أن يجعل الله أتباع الديانة المسيحية واليهودية وأبناءهم ونساءهم غنيمة للمسلمين يستدعي من وزير الأوقاف الكف عن الوعظ أمام عدسات التلفزيون والالتفات الى المنابر التي تحرض الناس عند كل صلاة على قتل المخالفين في العقيدة او في المذهب.

الاعتقاد الذي يرسخ لدى التلاميذ زيف الحضارة الغربية ويعتبر ثورة العلم والتكنولجيا نتاجاً لانحطاط هذه المجتمعات، والقول بأننا نمتلك الأخلاق والقيم ونحتكر الإيمان والروحانية يولد الكراهية ويبرر العنصرية واستباحة من ليس من جماعة المسلمين، وهو يعني أننا مطالبون بقتل واستباحة حقوق مليارات البشر لمجرد ان لهم عقيدة غير عقيدتنا.

طوال العقود الخمسة الماضية كان الصراع بين الأمة العربية والغرب يقوم على أساس الانتصار لشعب أريد له أن يدفع ثمن ممارسة عنصرية ارتكبتها الأنظمة النازية في أوروبا بحق أتباع الديانة اليهودية. ورغم الحروب التي دارت بين العرب وإسرائيل والولايات المتحدة فإن هذا الصراع ظل في إطاره السياسي ولم يقم على أساس العقيدة او الانتماء السلالي.. اليوم والجماعات الارهابية تجتاح العالم بعملياتها التي تحصد عشرات ومئات الأبرياء ترفع راية الدين والانتصار له، حتى صور للمجتمعات غير الإسلامية أن مهمة هذا الدين ليست إسعاد البشرية وتوطيد علاقاتها بخالقها، بل هي قتل أكبر عدد ممكن ممن لايؤمن به وأن حق الحياة مقتصر على أتباع الاسلام فقط.

هذه الجماعات التي ألحقت أضرارا فادحة بالاقتصاد الوطني ودمرت قطاع السياحة تقتل العشرات من اليمنيين إما لأنهم يؤدون واجباتهم في الاجهزة الامنية او لانهم يرافقون سياحا وزوارا من البلدان الغربية او لانهم يأملون في الحصول على فرصة عمل في بلد كالولايات المتحدة الامريكية التي تحتضن عشرات آلاف من اليمنيين ينعمون بخيراتها ويعودون الى بلدهم ليتقاتلوا ويتصارعوا بما جمعوا من أموال، وجل هؤلاء لايخجلون من ذم البلد الذي منحهم فرصة تكوين ثروات مالية، وستجد من يسفه معتقدات ذلك المجتمع ويرى في نفسه صاحب الفضيلة الأوحد على مستوى الكون.

عزاء

يتلقى السفير أحمد كلز العزاء بوفاة والدته مساء غد الخميس في قاعة آزال بالحي السياسي، أمام منزل علي الآنسي - مدير مكتب رئاسة الجمهورية.

اشاد بقناة "السعيدة" متفائلا بدورها في تطوير الدراما اليمنية

صلاح الوافي كوميدي تعز في "كيني ميني".. درس السياحة ويتمنى أن تقرر الدولة تشجيع الدراما

■ عبدالستار بجاش - "نيوزيمن":

تمكن صلاح الوافي ابن الـ26 سنة، أن يشد أنظار المشاهد اليمني منذ ظهوره على الشاشة الصغيرة. وينتظره المشاهدون عقب كل إفطار عبر قناة "السعيدة" التي تبث مسلسل "كيني ميني" في جزئه الرابع.

الوافي وهو من مواليد 1982 بمدينة تعز (مديرية جبل حبشي) قال لـ"نيوزيمن" إنه بدأ عبر المسرح المدرسي، ثم المسرح الجامعي، وشارك في مسلسلات منها "شر البلية" الذي كانت تعرضه الفضائية اليمنية.

يتحدث صلاح، الذي يتمنى أن يتجاوز ما وصفه بـ"قصور من الناحية الفنية والإخراجية في عمله"، عن الدراما اليمنية، ويعتقد أنها بدأت تظهر وتجد شعبية كبيرة، خاصة بعد فتح قناة "السعيدة"، لكنه يقول إن معوقات العمل الدرامي في اليمن كثيرة، منها عاملا الوقت والمال، بالإضافة إلى الخبرة، وعدم وجود كوادر يمنية مؤهلة ومخرجين وفنيين، إلى جانب عدم وجود كتاب للنص الدرامي، وحسب قوله: "عندنا كتاب بالوراثة".

ويقول: "الساحة الفنية تمتلك مبدعين وموهوبين، لكنها تحتاج إلى تأهيل لإكمال الموهبة".

الوافي درس السياحة في جامعة تعز، وينتقد تعامل المجتمع مع المرأة، متمنيا "تغير نظرة المجتمع تجاه ظهور المرأة في المسرح والمسلسلات".

وحول الدراما اليمنية خلال رمضان قال: "هو موسمنا، لغياب قطاع يتولى الإنتاج الدرامي". لكنه يؤكد أن الدراما اليمنية لن تنجح إلا عبر قرار رسمي من الدولة بتشجيعها.

وعن إمكانية تطور مستوى الدراما اليمنية قال: "سيتطور الإنتاج الدرامي عبر شركات متخصصة بالإنتاج، والعمل على إنتاج مسلسلات درامية"، ذاكرا بدون تفاصيل أنه سيشارك في مسلسل جديد بعد عيد الفطر المبارك.

الوافي أشاد بقناة "السعيدة" وما تقوم به من تأهيل وجهد، وقال إنها تدفع للمشاركين في الأعمال التي تنتجها "ضعف ما تدفعه الفضائية اليمنية".